

## التكيف الاجتماعي للعائدين من المهجر (دراسة اجتماعية نظرية)

يوسف جاسم حلواص

الوقف الشيعي في بابل / التعليم الديني والدراسات الإسلامية

Social adaption for returnees from the Diaspora

Social and theoretical stud

Prepared by Yousef Jasim Halawas

Shiite Waqif Babylon / Religious Education and Islamic Studies

Yousifjasim84@gmail.com

**Abstract**

The migration was still different types of the oldest social phenomena whose existence was associated with the presence of man on this planet, and known by various groups and communities through the history of mankind and Iraq has witnessed the first migrations in history, within the fourth millennium BC, came to him large waves of immigrants to settle On the banks of the Tigris and the Euphrates to establish the first civilization in history, and in the modern era has expanded migration trends than in the past to include external migrations outside the borders and territorial migrations within the borders of the territory of one state, and Iraq is one of the countries that You are a lot of the migration of its sons outside the homeland, and has emerged clearly since 1991, the year when the rise of nearly 14 provinces to overthrow the authority, but the uprising could not reach its real goals for several reasons can not be mentioned, and managed at that time To the suppression of the uprising and its elimination, leaving many martyrs and wounded, in addition to the migration of large numbers of participants and non-participants for fear of the oppression of the organs of the former regime. But the subject of our current research is the social adjustment of returnees from the Diaspora. Hence, the social adjustment of migrants and their families returning to Iraq after 2003 is one of the phenomena that accompanied the migrants and affected them greatly in terms of the extent and ability of each of them to adapt to the new reality, where we came to find out the extent of social adjustment of these returnees to the community of origin and what are the problems Which we face, so we have tried hard in this research to follow this subject through the objectives of the focus on the extent of adaptation to these countries in the Diaspora and after the return as well as the difficulties they face in their integration within the community of origin.

**Keywords:** Adaptation, Social adaptation, Migration Immigrants, Returnees, Families

**المخلص:**

كانت الهجرة ومازالت على اختلاف أنواعها من أقدم الظواهر الاجتماعية التي ارتبط وجودها بوجود الإنسان على ظهر هذا الكوكب، وعرفت مختلف الجماعات والمجتمعات عبر تاريخ البشرية هذا وقد شهد العراق أولى الهجرات في التاريخ، في حدود الإلف الرابع قبل الميلاد إذ جاءت إليه موجات كبيرة من المهاجرين لتستقر فيه على ضفاف دجلة والفرات لتؤسس أولى الحضارات في التاريخ، وفي العصر الحديث توسعت اتجاهات الهجرة عما كانت عليه في السابق فأصبحت تشمل الهجرات الخارجية خارج الحدود الإقليمية والهجرات الداخلية داخل حدود إقليم الدولة الواحدة، ويعد العراق إحدى الدول التي عانت كثيراً من هجرة أبنائها خارج الوطن، وبرزت بشكل واضح منذ عام ١٩٩١، ذلك العام الذي انتفض فيه مايقارب (١٤) محافظة من اجل إسقاط السلطة، إلا إن الانتفاضة لم تستطع الوصول إلى أهدافها الحقيقية لأسباب عدة لا مجال لذكرها، واستطاعت السلطة في ذلك الوقت إلى قمع الانتفاضة والقضاء عليها مخلصاً العديد من الشهداء والجرحى، إضافة إلى هجرة أعداد كبيرة من المشاركين فيها

وغير المشاركين خوفاً من بطش أجهزة النظام السابق. لكن موضوع بحثنا الحالي هو التكيف الاجتماعي للعائدين من المهجر.

ومن هنا يعد التكيف الاجتماعي للمهاجرين وأسره العائدين إلى العراق بعد ٢٠٠٣ احد الظواهر التي رافقت المهاجرين وأثرت عليهم بشكل كبير من حيث مدى وقدرة كل شخص منهم في التكيف مع الواقع الجديد، حيث جاء بحثنا للتعرف على مدى التكيف الاجتماعي لهؤلاء العائدين إلى المجتمع الأصل وما هي المشكلات التي تواجههم، لذلك حاولنا جاهدين في هذا البحث تتبع هذا الموضوع عبر أهداف تتمحور حول معرفة مدى تكيف هؤلاء في بلدان المهجر وبعد العودة وكذلك الصعوبات التي يواجهونها في اندماجهم ضمن المجتمع الأصل. وانطلاقاً من أعلاه قسم البحث على أربع فصول هي.

**الفصل الأول:** وقد تكون تحت عنوان العناصر الأساسية للدراسة، التي اشتملت على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وأهميتها، وأهدافها. وتضمن كذلك تحديداً للمفاهيم والمصطلحات العلمية للبحث وهي (التكيف الاجتماعي، العائدين، الهجرة، الأسرة، الانتفاضة).

**الفصل الثاني:** تضمن النظرة التاريخية لأبرز الحركات الاجتماعية في تاريخ المجتمع العراقي.

**الفصل الثالث:** جاء بعنوان سوسيولوجيا الهجرة والتكيف الاجتماعي للعائدين من المهجر وتضمن عدة محاور ستذكر لاحقاً. اما الفصل الرابع: تضمن عرض النتائج العامة للدراسة وتوصياتها ومقترحاتها إضافة إلى قائمة بالمصادر والمراجع تضمنت الكتب والدوريات والرسائل الجامعية والبحوث والدراسات المنشورة على شبكة الانترنت.

**الكلمات المفتاحية للبحث:** التكيف، التكيف الاجتماعي، الهجرة، المهاجرين، العائدين، الاسر

**الفصل الأول / العناصر الأساسية للبحث**

**أولا / مشكلة البحث وتساؤلاته:**

تحاول دراستنا الحالية معرفة مدى التكيف الاجتماعي (Social Adaptation) للمهاجرين وأسره بعد إخماد الانتفاضة الشعبانية في العراق عام (١٩٩١) من خلال البحث واقع العائدين من المهاجرين ومعرفة مدى تكيفهم الاجتماعي بعد عودتهم من المهجر (Diaspora) عام ٢٠٠٣.

بعد هجرة العديد من العراقيين بعد الانتفاضة الشعبانية الذين اشتركوا في تلك الانتفاضة أو الذين لم يشتركوا إلى بلدان مختلفة إذ تأثر كثيراً منهم بثقافات تلك البلدان نتيجة لتأثرهم بالقيم والأفكار السائدة فيها، فعلى الرغم من أن بعض هذه البلدان قد لا تكون متباينة مع عقيدتهم كالجمهورية الإسلامية الإيرانية أو مع قوميتهم كالبلدان العربية وغيرها، إلا أن العادات والتقاليد هي إفرزات قد تبعد الفرد قليلاً أو كثيراً عن العقيدة أو القومية.

إما حال المهاجرين إلى الدول الأوروبية فإنها متباينة في كلا العنصرين (العقيدة والقومية) وبطبيعة الحال فإن الفرد يضطر إلى التماثل الفكري والثقافي العام وأن اعتناق القيم والتشرب بها لا بد إن يكون له تأثيراً كبيراً في شخصيته، ولطول الفترة الزمنية التي قضاها في الخارج من (١٩٩١-٢٠٠٣) والتي تقارب أثنى عشر عاماً وبعضهم

عاد بعد عدة سنوات من سقوط النظام، كل ذلك أسهم بشكل كبير في تشرب هؤلاء المهاجرين أو أبناؤهم الذين ولدوا بالمهجر بقيم تتعارض مع قيم المجتمع الأصل، مما اثر على مدى تكيفهم الاجتماعي بعد عودتهم إليه. ومن هنا كانت الحاجة إلى هذا البحث التي يهدف إلى التعرف على مستوى التكيف الاجتماعي للعائدين إلى البلاد والتعرف على مشكلاتهم الاجتماعية في المحيط الاجتماعي للوطن الأصل، وتكمن مشكلة البحث الأساسية حول التساؤلات التالية. هل استطاعت الأسر العائدة من المهجر من أن تتكيف مع المجتمع مرة ثانية؟ وما مدى هذا التكيف؟ ما مدى تكيف المهاجرين نفسياً و اجتماعياً واقتصادياً في المناطق التي هاجروا إليها؟ ما الصعوبات التي واجهت العائدين من المهجر في الانصهار ضمن المجتمع الأصل؟ كيف ينظر المهاجرين وأسرهم إلى وضعهم الحالي مقارنة بما كانوا عليه في المهجر؟ هل أن حصولهم على فرصة عمل بعد عودتهم من المهجر اثر في درجة تكيفهم؟ ما نظرة المجتمع للعائد من المهجر ولأسرته؟.

### ثانياً / أهمية البحث:

أولى الباحثون الاجتماعيون والنفسيون والتربويون اهتماماً جاداً بدراسة ظاهرة التكيف الاجتماعي لدى العائدين من بلاد المهجر بوصفها مشكلة هامة تمثل خوف الدولة على العائدين وخصوصاً الأبناء الذين ولدوا في بلاد المهجر مما يدفع بالدولة إلى البحث عن العوامل المؤثرة على مستوى تكيفهم الاجتماعي رغبة في توفير مناخ نفسي واجتماعي أفضل يدعوا لتحقيق الأهداف التي قدموا من اجلها، وتكمن أهمية الدراسة في منطلقين هما:

أ- **الأهمية العلمية:** إن هذا البحث تعد الأول من نوعه ضمن الدراسات التي تناولت موضوع التكيف الاجتماعي للأسر العائدة من المهجر بعد عام (٢٠٠٣) والتي هاجرت أبان قمع الانتفاضة الشعبانية (١٩٩١) لذا تسهم نتائج هذه الدراسة بإلقاء الضوء على واقع المشكلة المدروسة في محاولة لصياغة تعميمات أو قضايا عامة حول مشكلات التكيف الاجتماعي للعائدين من المهجر، كما تسهم أيضاً في رفد مكتبة علم الاجتماع بدراسة تتناول هذا الموضوع المهم وهنا تكمن أهميتها النظرية.

ب- **الأهمية التطبيقية:** تكمن في مدى القدرة على زيادة قدرة المهاجرين على التكيف في مجتمعهم من خلال ما سيتم طرحه من مقترحات ترفد الجهات المتخصصة بالوسائل والآليات التي يمكن من خلالها العمل على دمج الأسر العائدة من المهجر في المجتمع الأصل من خلال التعرف على ابرز العوامل التي تعيق عملية التكيف.

### ثالثاً / أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى التكيف الاجتماعي لأسر العائدين من المهجر بعد عام (٢٠٠٣) والذين ارتبطت هجرتهم بواقع القمع الذي مارسته السلطة الحاكمة بحق المناطق التي شاركت في الانتفاضة الشعبانية. ولقد انطلقنا لبيان مدى هذا التكيف من خلال التوصل الى تحقيق هذه الأهداف وعلى النحو الآتي:

- ١- التعرف على مدى التكيف الاجتماعي للمهاجر العائد مع المجتمع الأصل.
- ٢- تحديد مدى تكيف المهاجرين نفسياً و اجتماعياً واقتصادياً في المناطق التي هاجروا إليها.
- ٣- معرفة الصعوبات التي واجهت العائدين من المهجر في الانصهار ضمن المجتمع الأصل.

- ٤- التوصل إلى مقارنة بين نظرة المهاجرين وأسرهم إلى وضعهم الحالي وبما كانوا عليه في المهجر  
 ٥- معرفة الآثار الناتجة عن عمل العائدين من المهجر في درجة تكيفهم الاجتماعي ضمن المجتمع الأصل.  
 ٦- معرفة نظرة المجتمع الأصل للعائد من المهجر ولأسرته.

#### رابعاً: مفاهيم البحث:

يعرف المفهوم بأنه وسيلة رمزية (symbolic) يستعين بها الباحث للتعبير عن المعاني والأفكار المختلفة بغية توصيلها لغيره من الناس (عبد الباسط محمد الحسن، ١٩٩٥: ٣٦)  
 من أجل فهم المعاني الدقيقة للمصطلحات العلمية وإدراكها يعتمد الباحث عادة في الدراسات الاجتماعية مفهوماً إجرائياً محدداً لكي يسهل استيعاب المعنى المقصود من كل مفهوم من مفاهيم البحث (د.حنين توفيق إبراهيم، ١٩٩٠: ٧٨)

وفي إطار ذلك تحددت المفاهيم الرئيسية للدراسة بالآتي:

**أولاً - التكيف الاجتماعي:** ورد مفهوم التكيف في اللغة بمعجم (أقرب الموارد في فصح اللغة العربية الشوارد)، بأنه (كيف، كاف): الشيء يكيفه كَيْفًا. (كيفه فتكيف) أي جعل له كَيْفِيَّه صارت له قياساً والتكيف قبول الأحوال المختلفة وتأقلم الإنسان تبعاً للبيئة في حين يأتي مصطلح التكيف (Adaptation) بالانكليزية ومثله الفرنسية (Adaptation) معناها توفيق وتطبيق (سعد الخوري الشرتوني، ١٨٨٩: ٨٠٤) التكيف مصطلح اشتق في الأصل من العلوم البيولوجية ويمثل حجر الزاوية في نظرية (دارون) التطورية حول (الانتخاب الطبيعي أو البقاء للأصلح) التي يعبر فيها أن الكائنات الحية الأكثر قدرة على البقاء هي التي تمتلك من الصفات ما يؤهلها للتواءم مع الظروف البيئية المختلفة (جارلس دارون، ١٩٨٤: ٢٧٢)، فقد عرف معجم المصطلحات النفسية والتربوية التكيف (بأنه عملية ديناميكية مستمرة يهدف بها الشخص إلى أن يغير سلوكه ليحدث علاقة أكثر توافقاً بينه وبين البيئة المحيطة به (د.محمد مصطفى زيدان ١٩٧٣: ١٤٧)، ومن الناحية النفسية الاجتماعية فإن التكيف هو العملية التي بواسطتها يدخل الفرد في علاقة طيبة وإيجابية مع بيئته الطبيعية لتحقيق أهدافه الأساسية (بروفسور ميشن دنكن، ١٩٨٠: ١٨)، إما التكيف الاجتماعي ورد في معناه العام (عملية اجتماعية تتضمن نشاط الأفراد والجماعات وسلوكهم الذي يرمي إلى التلاؤم والانسجام بين الفرد وغيره أو بين جملة أفراد وبيئتهم (د. عبد علي سلمان، ١٩٩٧: ١٢٩).

التعريف الإجرائي للتكيف الاجتماعي: ويقصد به الباحث ضمن بحثه الحالي بأنه الاستعداد والقدرة على التغير والتعامل مع الظروف الاجتماعية المختلفة والاستجابة لمستجدات الحياة الاجتماعية في البلد الأصل وما تحفل به من متغيرات اجتماعية نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرض لها المجتمع العراقي، ومدى قدرة العائدين من المهجر على التعايش مع المجتمع الجديد بعد عام ٢٠٠٣.

**ثانياً – العائدين:** في اللغة يشتق من الفعل عاد، أي عاد إليه وله وعليه، أي رجع وأرتد، وأعادته أي كرره. أو الشيء الى مكانه أرجعه، وعادوا معاوده وعوداً رجع إليه بعد الانصراف. العائدين الراجعون بعد انصرافهم من مكانهم (د. ابراهيم واخرون، ٦٣٤: ١٩٦٠).

أما تعريف العائدين هم لاجئون سابقون عادوا إلى بلدهم بعد فترة زمنية قضوها بوصفهم لاجئين لابد إن تمثل هذه الفترة نهاية المعاناة الشخصية والتشرد والعودة إلى حياة طبيعية (اوراسا، موقع الالكتروني: ١٩٩٦).  
التعريف الإجرائي للعائدين هم الأسر التي عادت من المهجر إلى مجتمعهم الأصل والتي كان سبب تهجيرهم نتيجة قمع الانتفاضة الشعبانية ١٩٩١ في العراق.

**ثالثاً – الهجرة:** يشتق مصطلح الهجرة في اللغة العربية من الفعل هَجَرَ، يعني الهجر، ضدّ الوصل. هجره يهجر هجراً وهجراناً، يقال: هجرت الشيء هجراً إذ تركته وغفلته، والهجرة: الخروج من الأرض إلى أرض (ابن منظور، ١٠: ١٩٩٩). ان علماء الاجتماع وضعوا تعريفات عدة لمفهوم الهجرة نوجزها على النحو الآتي: في معجم العلوم الاجتماعية إن لفظ الهجرة يستخدم للدلالة على التحركات الجغرافية للأفراد والجماعات (منصور مطني الراوي، ٢٠٠٩: ١١٣)، لهذا تعرف الهجرة بأنها الانتقال الفيزيائي والمكاني لفرد أو جماعة من منطقة إلى أخرى أو من قرية إلى مدينة، بقصد تغيير دائم نسبياً لمكان الإقامة (محمد عاطف غيث، ١٩٧٠: ٢٠٣)، وتعرف أيضاً على أنها (الانتقال الجغرافي الذي يقوم به الأفراد أو تقوم به الجماعات وقد تكون الهجرة إما داخلية أو خارجية وإما اختيارية أو إلزامية (د. احسان محمد الحسن، ٦٥١).

**رابعاً – الأسرة:** حاول كثير من علماء الاجتماع إلى وضع العديد من التعاريف للأسرة، وتتجه معظمها إلى إبراز الارتباط الدائم بين الزوجين وما يترتب عنه من إنجاب وتربية الأطفال والقيام ببعض الوظائف ومن أهم التعاريف..حيث عرف أرسطو الأسرة بأنها أول اجتماع تدعو إليه الطبيعة، حيث ينظر إلى الأسرة على أساس وظيفتها وتحقيق وإشباع الدوافع الأولية للأفراد، واستمرار بقاء للأفراد من جهة أخرى (محمد حسن الشناوي، ٢٠٠٢: ٥٤).

**التعريف الإجرائي للأسرة:** تعرف الأسرة ضمن مفهوم البحث الحالية هي الزوج والزوجة والأبناء أو بدونها ممن تعرضوا للتهجير بعد أحداث الانتفاضة الشعبانية وعاشوا في بلاد المهجر منذ عام ١٩٩١ حتى عادوا في عام ٢٠٠٣م.

**خامساً- الانتفاضة:** تعرف الانتفاضة اصطلاحاً بمعنى أنها ظاهرة اجتماعية كاملة بالمفهوم السوسيولوجي، تضافرت في تكوين مقوماته حتميات اجتماعية واقتصادية وسياسية وأخلاقية، تمخضت عن وعي جماعي يعكس انقلاب نوعي في الرؤية للنفس والواقع، فتغير الحال من صبر واستكانة إلى غضب واشمئزاز (د.علي حسين قليبو، ١٩٩٠: ٨٠)، وتعرف أيضاً أنها حدث هائل يمزج بين الفكر والممارسة ويقلب كثيرا من المفاهيم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً (د. حامد ربيع الإسلام، ١٩٨٠: ٥٤). **التعريف الإجرائي للانتفاضة:** ظاهرة

إنسانية مجردة من عاملي الزمان والمكان أنها مقاومة مستمرة، من مجتمع أو شعب لظلم وقع عليه من قوى داخلية ذات نفوذ وسلطات، أو من جماعة خارجية أكثر قوة تهدف إلى سلب هويته وأرضه ومقدساته وإبادته. إما الانتفاضة الشعبانية ١٩٩١ فتعرف إجرائياً بأنها واحدة من الانتفاضات العراقية حيث سجل فيها المجتمع بكل تنوعاته وطبقاته رفضه الكامل لاستمرار وتمادي ووحشية النظام البعثي الفاشي وانتهاكاته لحقوق الإنسان والبيئة والحضارة:

## الفصل الثاني

### نظرة تاريخية لأبرز الحركات الاجتماعية في تاريخ العراق الحديث

أن المطلع على تاريخ العراق الحديث يلمس وجود كثير من الثورات والانقلابات والحركات الاجتماعية في تاريخ العراق حيث كانت أولى هذه الحركات متمثلة بثورة العشرين فبعد الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٤ وما رافق ذلك من اضطراب داخل النسيج المجتمعي حيث أخذت الكثير من الأصوات تتعالى من أجل الثورة ضد الانكليز بوصفهم كفاراً من قبل علماء الدين من السنة والشيعة في العراق حتى أخذت هذه الأصوات تتحول تدريجياً إلى ثورة شعبية عام ١٩٢٠ (محمد حسين فضل الله، ١٩٩٣: ١٢٠).

يضاف إلى ذلك بعض الأسباب المرتبطة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي فحدوث التضخم النقدي وضعف القدرة الشرائية ولد استياء عاما لدى الناس كما أن السياسة التي اتبعها الانكليز مع العشائر العراقية والمغايرة للسياسة العثمانية التي كانت مألوفة من قبل أبناء المجتمع كل ذلك أدى قيام ثورة العشرين، وعلى الرغم من فشل الثورة ألا أنها حققت مكتسبات كثيرة كان من أبرزها تأسيس حكم ملكي في العراق وإقرار دستور يمثل وتدا مهما في قيام دولة عراقية مستقلة عن التبعية المباشرة البريطانية (كاظم عبد الله البيضاني، ٢٠١١: ٢٨).

أما ثورة مايس ١٩٤١ فقد كانت تعبيراً واضحاً عن ضغط الشارع العراقي ممثلاً بالجيش والدوائر الأمنية الأخرى حيث قام الجيش بالثورة ضد الانكليز وأعوانهم لما شعر من تدخل صارخ لقوى الاحتلال في الشأن العراقي الداخلي لذا انطلق ثائراً لتطهير العراق من المستعمرين وإذئابهم الذين أصبحت مقاليد الحكم في أيديهم وقد مثلت ثورة مايس الشعب العراقي برمته إذ التف حول هذه الثورة أبناء المجتمع العراقي من مختلف الأطياف والمذاهب ولا يخفى ما كان من العوامل الاجتماعية والسياسية التي أسهمت مترابطة في إنتاج حراك شعبي تمثل في ثورة مايس ١٩٤١ حيث أن الأحداث التي سبقت حدوث الثورة كانت ذات تأثير مباشر في ظهورها فالحركات القومية والجمعيات الوطنية أسهمت مع الاضطرابات التي قامت بها العشائر وكذلك اغتيال الملك غازي عام ١٩٣٩ (حميدة مكي السعيد، ٢٠١٢: ٥٠).

تضافرت جميعها لتؤسس اللبنة الأولى لثورة مايس، وبعد فشل الثورة عاد الاحتلال البريطاني من جديد وعاد معه جيشاً منتقماً لتقضي على ثورة (رشيد عالي الكيلاني) ورفاقه إذ مارس الجيش المحتل أبشع أنواع القهر والإرهاب والحكم العرفي حيث سالت كثير من الدماء في الشوارع وزج أعداد كبيرة بالآلاف في السجون والمعقلات (كاظم عبد الله البيضاني، ٢٠١١: ٣٤).

أما ثورة بارزان ١٩٤٣ - ١٩٤٥ فقد تمت بعد عملية إعادة البارزانيين الى السليمانية أثناء الحرب حيث كانت السليمانية في ذلك الوقت مركز نشاط سياسي للتنظيمات الكردية وبعد سلسلة من الاتصالات رأى البارزاني أن الظروف مناسبة ومهيئة جدا للقيام بالثورة ضد النظام آنذاك مستفيدا من الظروف التي كانت سائدة في تلك المنطقة فقد ذاق أهلها ذرعا من اعتداءات السلطة وقوات الشرطة وأمسوا ينتظرون يوم الفرج، وقد استفاد البارزاني من انشغال القوات البريطانية في الحرب العالمية الثانية وقتها اندلعت الثورة في (٢ / ١٠ / ١٩٤٣) محققه كثير من الانتصارات ضد القوات الحكومية آنذاك (مسعود البرزاني، ١٩٩٧: ٧٥)

وفي عام ١٩٤٨ حدث ما يطلق عليها وثبة كانون، فبعد أن أقدمت الحكومة العراقية على إعلان معاهدة (بورتسموث) انتفض الشعب بمظاهرات عارمة حتى حدثت واقعة الجسر الشهيرة عندما أعطي للأمر للقوات الأمنية لإطلاق النار على المتظاهرين الأمر الذي أدى الى سقوط عدد من الشهداء والجرحى، وقد نجحت هذه الوثبة في تحقيق ما خرجت من اجله إذ أنها أجبرت الحكومة آنذاك على الانسحاب من معاهدة (بورت سموث) (كاظم عبد الله البيضاني، ٢٠١١: ٧١).

أما في عام ١٩٥٢ فقد تفاقم الترددي في الوضع الاجتماعي والاقتصادي وقد لم يشهد أي تحسن واضح وذلك لعجز النظام من التغلب على حالات الخلل الاجتماعي التي تقود جذورها الى النمو السريع لعدد سكان المدن وارتفاع المعيشة مع تصاعد مستوى وعي الفلاحين وعمال المدن ورغباتهم والإعفاء الفعلي للشيوخ وملاكي الأراضي من ضرائب الدخل (حنا بطاطو، ٢٠٠٨: ٧٥).

وكان نتيجة ذلك زيادة حدة التذمر بين أوساط المواطنين وبقية الشرائح الاجتماعية الأخرى واستيائهم من الحكومة التي انحازت الى طبقة معينة وهي الطبقة المنفذة على حساب الطبقة الكبيرة التي شكلها عموم الشرائح الاجتماعية الفقيرة في المجتمع وبدأت الانتفاضة بعدما بدأ طلاب كلية الصيدلية والكيمياء بالإضراب عن الدوام نتيجة لإعلان وزاري ادخل بعض التعديلات في النظام الداخلي للكلية الأمر الذي عده الطلبة إجحاف بحقهم، وانتقل الإضراب الى كلية الطب والحقوق ولم ينقضي وقت طويل حتى اتسعت دائرة المطالب مما حول هذا الإضراب إلى انتفاضة شعبية شاركت فيها الأحزاب السياسية المناوئة للحكم آنذاك وكم غفير من الجماهير، وعلى الرغم من القسوة التي اعتمدها الحكومة آنذاك من قتل واعتقال لكثير من المنتفضين إلا أنها اضطرت من نهاية الأمر إلى الرضوخ للمطالب الشعبية فاصدر قانون جديد للانتخابات واستطاعت المعارضة على (٢١) مقعد في انتخابات ١٩٥٣ (محمد مهدي الجعفري، ٢٠٠٠: ٨١).

وعند قيام العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ انطلقت في العراق مظاهرات حاشدة عمت أرجاء الوطن مطالبة الحكومة بعدم الوقوف الى جانب بريطانيا في حربها على جمهورية مصر العربية بالتعاون مع فرنسا والكيان الصهيوني ألا إن الحكومة جابهت هذه التظاهرات بالقوة والقسوة والعنف والإرهاب واستمرت بتزويد الطائرات البريطانية بالوقود أبان الحرب إلا أن إرادة الجماهير لم تقف مكتوفة الأيدي بل عملت على تعطيل الخط الناقل

للنفط واستمرت بالضغط على الحكومة حتى وقف العمليات العسكرية على مصر (د. توفيق اليوزيكي، وآخرون، ١٩٧٣: ١٢٨).

وفي عام ١٩٥٨ أقدم عدد من الضباط الأحرار على الثورة ضد النظام الملكي في العراق وإعلان تأسيس الجمهورية العراقية على يد الزعيم عبد الكريم قاسم وأخذت الثورة على عاتقها القيام بإصلاحات جوهرية في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي إذ عملت على إلغاء الإقطاع وتوزيع قطع الأراضي على الفلاحين وكذلك إقرار قانون رقم (٨٠) الخاص بالشركات النفطية كما قامت بإخراج العراق من منطقة الإسترليني وتحرير الاقتصاد العراقي من التبعية البريطانية والخروج من حلف بغداد، إضافة إلى ماتم إقراره من قوانين ترتبط بالجانب الاجتماعي مثل قانون الأحوال الشخصية وغيره من القوانين التي تسهم بشكل مباشر في دفع عجلة التنمية الاجتماعية إلى الأمام (محمد حسين الزبيدي، ١٩٨٣: ١٧).

ولم يستمر الحال على ما هو عليه فقد عم الاضطراب الوطن مرة ثانية فتارة تتصارع الأحزاب فيما بينها وتارة تتصارع مع الحكومة، وعلى الرغم من كثرة الاضطرابات في مرحلة حكم الزعيم عبد الكريم قاسم إلا أن هذه الحكومة قد استطاعت إن تترك انجازات كبيرة شاخصة للعيان في غضون ما يقرب بخمسة سنوات (حنا بطاطو ٢٠٠٨: ٦٨).

ومع تنامي قوة الأحزاب المعارضة للسلطة آنذاك وارتباط بعض منها بأجندات خارجية أو تأثرها بأفكار لم تكن الدولة مؤمنة بها أو راغبة في تحقيقها والاندماج مع مصر وسوريا أخذت هذه الأحزاب تتآمر المرة تلو الأخرى من اجل إسقاط حكومة عبد الكريم قاسم وصولاً إلى عام ١٩٦٣ حيث قام بعض ضباط الجيش بالتعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي بانقلاب ضد حكومة عبد الكريم قاسم لبدأ عهد جديد من الاضطرابات الاجتماعية أبان الحكم العارفي فتشكلت في بداية الثورة ميليشيا ما يسمى بالحرس القومي التي قتلت وعذبت وأرهبت الناس في الشوارع ملاحقة إياهم بتهم كثيرة فغدا الناس إما شيوعيين أو شعوبيين ما لم يكونوا بعثيين واستمر الحال على ما هو عليه حتى حصل انشقاق في داخل حزب البعث وأخذت حكومة عبد السلام عارف إجراءات رادعه بحق الحرس القومي (حنا بطاطو ٢٠٠٨: ٦٩).

وتلي ذلك فترة من الهدوء والسكينة ولكنها لم تبقى كذلك لفترة طويلة فما انقضت سنوات الحكم العارفي حتى جاء نظام حكم جديد بثورة جديدة ثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ لتعيد رسم مستقبل العراق على وفق أفكار وتصورات قومية شوفينية مرتدية رداء الاشتراكية، ولكي لا تغط بعض الانجازات التي قامت بها حكومة البعث بزعامة احمد حسن البكر مثل تأميم النفط وتطوير قانون الإصلاح الزراعي وغيرها من القوانين (عبد الله توفيق الفكيكي، ٢٠٠٩: ٥٥)

إلا إن الشعور الطائفي كان ظاهراً في كثير من القرارات السياسية خصوصاً القرار المجحف الذي أصدرته الحكومة عام ١٩٧٧ قبيل بداية المسير الى كربلاء في أربعينية الإمام الحسين (ع) إذ أنها منعت الجماهير من السير لتأدية مراسم الزيارة الأربعينية وقتها عم الاستياء أوساط الشيعة وخرجوا متحدين السلطة القائمة آنذاك بالمسير



مشيا على الأقدام قاصدين ضريح سيد الشهداء الأمام الحسين (ع) متحملين القتل والاعتقال والضرب والاهانات التي كانوا يتعرضون لها من قبل الأجهزة الأمنية، ولا يخفى ما كان من دور كبير لرجال الدين الشيعة في ذلك الوقت وخصوصا السيد محمد باقر الصدر (قدس) والسيد محمد باقر الحكيم والذي اعتقلته السلطات الأمنية آنذاك وقد مثلت هذه الحركة الجماهيرية شدة تمسك الناس بعقائدهم حيث إن قمع السلطة الوحشي والطائفي لم يثنيهم عن متابعة المسير من اجل نصرته مذهبهم وعقيدتهم وقد زف الوطن كوكبة من شهداء العقيدة والفكر الحسيني الإسلامي الخالص الى ربهم (د.رحيم عبد الحسين عباس، ٢٠٠٢: ٩١)

حتى وصل الحال الى تفجير انتفاضة جديدة عام ١٩٩١ وكانت ابرز العوامل التي أدت إلى حدوثها هي (سلمان هادي ال طعمة، ٢٠٠٦: ١٦-١٧)

- ١- وجود سلطة قمعية دكتاتورية تتعرض للشعب العراقي بأي شكل من الإشكال لكافة القوميات والطوائف.
- ٢- إدخال العراق في حربين غير عادلتين مع دولتين جارتين إيران والكويت.
- ٣- سياسة الترهيب والترغيب من قبل الدولة والضغوط التعسفية التي تمارسها الأجهزة الأمنية والمنظمات الحزبية.
- ٤- انكسار الجيش العراقي بعد غزو للكويت وإخراجه من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٥- انعدام الحرية التامة في الرأي والكلام

إلا إن ذلك التحرير لم يدم طويلا ولأسباب عدة يمكن إيجازها على النحو التالي (فواد رزاق الحبيبي، ١٩٦)

- ١- الفارق الكبير في التسليح والعدة بين ما يمتلكه جيش صدام النظامي (الحرس الجمهوري) من ترسانة لأسلحة ثقيلة ومتوسطة وما يملكه الأهالي من المضادات الجوية التي بإمكانها مقاومة الهليكوبتر وعدم امتلاكهم الصواريخ المضادة للدبابات (تي ٧٢) التي تمتلكها الحرس الجمهوري.
- ٢- عدم وجود الدعم الدولي والإقليمي بل على عكس تم إعطاء نظام صدام الضوء الأخضر (التي وقع فيها وزير الدفاع وثيقة الاستسلام والإملاء وإيداع دولة العراق تحت طائلة الفصل السابع للأمم المتحدة) لاستخدام طيرانه وصواريخه وقطعانه المحاصرة بعد حرب الخليج الثانية.
- ٣- اعتماد قوات الانتفاضة على نظرية الدفاع المحلي سواء في المنطقة الكردية ام المنطقة الجنوبية والفرات الأوسط وطبيعي إن هذه النظرية قد كلفت قوى الانتفاضة تضحيات جسيمة في مواجهة جيش منظم ومجهز بمختلف الأسلحة الثقيلة.
- ٤- فقر الانتفاضة للدور الإعلامي المهم في دعم الثورات الشعبية والحركات الاجتماعية بل على النقيض من ذلك كان الإعلام الحكومي وبعض القنوات العربية والغربية تشوه الانتفاضة ويروج على أنها حركة طائفية ستال من دول الجوار.
- ٥- اعتماد الانتفاضة الشعبانية على الحركات الشعبية ومجاميع الشباب التي لم تتمتع بدرجة عالية من التنظيم والتجانس على خلاف جنود الحرس الجمهوري.

٦- عدم التنسيق الميداني بين قيادات الانتفاضة في المحافظات بسبب عدم وجود وسائل اتصال ومواصلات بين المحافظات لعدم وجود الوقود ونفاذه في جميع المحطات مما حال دون توحيد الجهود، إضافة إلى عدم التحرك بسرعة الى بغداد لضرب رأس الأفعى هناك ضربةً واحدة.

٧: فشل قيادات الانتفاضة في استثمارها وتوجيهها وقيادتها وبعد هذه القيادات عن ساحة المعركة عدا القيادة الكردية وتواجدها خارج البلاد فقد كان الأجدى بقيادات المعارضة التي اجتمعت في مؤتمر بيروت إن تتوجه الى المناطق المحررة من العراق لتتنشئ قيادة ميدانية مشتركة لكافة القوى والأحزاب السياسية المنضوية تحت لواء ميثاق دمشق وتوجيه الانتفاضة نحو تحقيق المبادئ التي اقرها الميثاق فيما يخص إسقاط النظام الصدامي وإقامة النظام الديمقراطي التعددي والعمل على تحقيق الأهداف العامة التي نص عليها الميثاق (حامد الحمداني، ٢٠٠٦: ٣٢٠)

٨- معاناة الشعب المتفاقمة من شحت المواد الغذائية والدواء والوقود وانقطاع التيار الكهربائي بالكامل نتيجة الحصار الذي فرض منذ بداية غزو الكويت وفرض صدام حصاراً إضافياً آخر على المدن المنتفضة مما أدى الى نقص عسير في المؤن والمواد الغذائية وانشغال الناس بتهية أمورهم المعيشية الأمر الذي دفع إعدادا كبيرة من سكان المدن وخاصة القريبة من الحدود الى الهجرة فاندفعت أمواج بشرية مهاجرة من الوسط والجنوب لم تشهدا المنطقة في تاريخها المعاصر.

٩- اختراق بعض عناصر مخابرات النظام السابق وأجهزته السرية للتنظيمات العسكرية الشعبية وبعض المدن وحتى في داخل قيادة الانتفاضة.

١٠- انسحاب الأكراد من ساحة المواجهة في الشمال والدخول مع النظام في مفاوضات مباشرة ما أعطى فرصة لان يتفرغ الى ساحة المواجهة في الفرات الأوسط والجنوب (فواد الحجيبي، ٢٠٠٦: ١٩٦)

١١- فشل مساعي المعارضة العراقية في الخارج بتقديم الدعم للانتفاضة فقد قرأ الغرب والعرب إن قيام نظامين إسلاميين في المنطقة (العراق، إيران) سيشكل تهديدا للمنطقة والعالم.

أما الآثار التي خلفها قمع الانتفاضة الشعبانية هي

على الرغم من فشل الانتفاضة في تحقيقها لهدفها المتمثل بإسقاط النظام إلا أنها نجحت في التمهيد لإقامة الحكم الذاتي للأكراد في شمال العراق وبالتالي تم إجراء انتخابات وتشكيل حكومة كردستان. إما في الوسط والجنوب فإنها أعطت درسا مهما للنظام العراقي بان الشعب ليس بضعيف وانه قادر في أي لحظة من اللحظات بان يثور مطالباً بحقوقه في الحرية والعيش الكريم ومما يعكس حجم الدمار الذي خلفه قمع الانتفاضة الشعبانية المباركة لجوء الآلاف من المواطنين الى الهرب من مناطق سكناهم لائذين بدول الجوار خوفاً من بطش النظام الذي كان يرميهم بالقنابل والصواريخ مسقطاً بينهم كثير من الشهداء والجرحى حتى اضطر مجلس الأمن الدولي الى أدانة ما يتعرض له المدنيين في أجزاء كثيرة من العراق من القمع والتكثيف فصدر قراره بالإدانة رقم (٦٨٨) مطالباً بان يفهم العراق على الفور في إزالة الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين (قرار مجلس الامن رقم ٦٨٨، ١٩٩١)

في المنطقة بوقف هذا القمع وأعرب في السياق ذاته عن أمله في إقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين (فاضل عبد الزهرة، ٢٠١١: ١٠٣)

والملاحظ إن هذا القرار قد جلب قواعد جديدة في مجال أعمال إكحام القانون الدولي الإنساني ويبدو من المهم الإشارة الى إن مجلس الأمن تبنى هذا القرار بموجب الفصل الرابع من ميثاق الأمم ويتعامل هذا الفصل مع التسوية السلمية للنزاعات وليس الفصل السابع الذي يخول استخدام القوة في حالات تهديد السلم والإخلال ووقوع العدوان، وعلى أية حال فإن هذا التدخل غير المشروع في شمال العراق قد سمح بحماية المشردين العراقيين ضد بطش السلطات العراقية وذلك من خلال إنشاء منطقة أمنة في هذا الجزء من العراق فقد مكن أيضا المنظمات الإنسانية من تقديم المساعدات الغذائية والطبية وغيرها من المساعدات الإنسانية للمشردين وكانت تقارير الأمم المتحدة عن وضع حقوق الإنسان في العراق عام ١٩٩١ ولاسيما ما يتعلق بموضوع الجرائم ضد الإنسانية أشرت التراجع الكبير في واقع حقوق الإنسان في العراق وزيادة الانتهاكات الخطرة وتشمل هذه الانتهاكات وضع العراق الدولي بوصفه عضوا اقر بجميع اتفاقيات حقوق الإنسان باستثناء الاتفاقية الخاصة بمناهضة التعذيب(رياض العطار، موقع الالكتروني)

ولم يتوقف النظام عن تهجير المدنيين فقط وإنما اتبع ذلك بإجراءات تعسفية وبخاصة في مناطق الجنوب التي تمثل مراكز الشيعة إذ قام بتسميم الاهوار وتجفيفها وتهجير ساكنيها قسرا واضطر الآلاف من عرب الاهوار الى الفرار داخل وخارج حدوده بسبب الحملة العسكرية التي شنتها الحكومة على من تظن أنهم معارضون ضد السلطة (فاضل عبد الزهرة، ٢٠٠٣: ١٠٤)

فما ارتكبه القوات الحكومية من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد المدنيين والثوار على حد سواء وهو ما أدى الى وقوع كثير من حالات التهجير القسري الداخلي وفرار المشردين بإعداد كبيرة نحو حدود العراق مع إيران وتركيا طالبين اللجوء فاستقبلت إيران وحدها ما يزيد على مليون لاجئ عراقي واستقبلت تركيا أكثر من نصف مليون وتعذر عليها استقبال المزيد من المشردين العراقيين الذين تجمعوا على الحدود ولم يتمكنوا من عبورها وهم يتعرضون لبطش القوات المسلحة العراقية وانتقامها(فاضل عبد الزهرة، ٢٠٠٣: ١٠٥).

### الفصل الثالث

#### الهجرة والتكيف الاجتماعي للعائدين من المهجر

##### أولاً: سوسيولوجيا الهجرة

##### ١- العوامل الدافعة للهجرة الخارجية

أن المشكلة الكبيرة التي منيت بها المجتمعات عامة والمجتمعات العربية خاصة هي الهجرة، حيث توجد مجموعة من العوامل التي تلعب دورا هاما في التشجيع للقيام بها، ومن هذه العوامل التي تؤدي الى الهجرة هي عوامل جاذبة وعوامل طاردة، فالأولى تجذب السكان الى مكان ينتمون إليه المهاجرين وهي عامل جذب والثانية تدفع بالسكان الى ترك المكان والهجرة منه، وهي عامل طرد والهجرة منه (د.احمد علي سلمان، ١٩٨٩: ٨٨).

لذا تتضافر العوامل المتعلقة بالطرد والجذب معا في تفسير تضخم حجم الهجرة وارتفاع وتأثر نموها بشكل يفوق معدلات النمو السكاني الطبيعي مرات عديدة (د. منصور مطني الراوي، ١٩٨٨: ١٦٣).

**ولعل من أهم العوامل الدافعة الى الهجرة هي عوامل اقتصادية سياسية اجتماعية ثقافية وعلى النحو الآتي:**

أ- **العوامل الاقتصادية:** إن العوامل الاقتصادية كانت ومازالت تمارس دورا مماثلا في الدفع صوب الهجرة، إذ يسعى المهاجرين دائما الى تحسين أحوالهم المعيشية، وهم يقصدون المناطق التي تتميز بأفضل الفرص الاقتصادية وأعلى المردودات، وتشير بعض الدراسات إن حجم الهجرة الى بلد ما يصل أعلى مستوياته في وقت الانتعاش الاقتصادي وتتوقف الهجرة وقت الكساد الاقتصادي في بعض البلدان (د. يونس حمادي، ١٩٨٥: ٢١٨).

لذا يعد العامل الاقتصادي في مقدمة العوامل الجاذبة للمهاجرين، ومن المكونات الأساسية للعوامل الاقتصادية التي تدفع الفرد إلى الهجرة وترك الأهل والوطن هي:

١- التخلف الاقتصادي في بعض البلدان والنقص الشديد في فرص العمل والبطالة الواسعة في الدول النامية ولا سيما بطالة الخريجين وشعورهم بخيبة الأمل تجاه مستقبلهم هي من أهم دوافع هجرة الشباب في هذه الدول بحثا عن فرص عمل مناسبة لهم، وكذلك وجود الفجوة بين التطور الاقتصادي بين الدول النامية والدول الصناعية قد

تدفع أعداد كبيرة من السكان الى الهجرة الى تلك البلدان ((Rignal Apple: 1992:251

٢- غياب البرمجة الاقتصادية العقلانية الى جانب الدولة ما أدى الى عجز توفير فرص عمل ضرورية للأفراد وهذا قاد الى تنامي البطالة.

٣- طريقة التعامل البيروقراطية من جانب أجهزة الدولة إزاء الخريجين والمؤسسات الحكومية وضعف الرواتب والأجور كلها عوامل تسهم في طرد القوى العاملة نحو الخارج، وان الدافع الرئيس والأساس لتدفق المهاجرين في الدول النامية نحو الدول المتقدمة هو الراتب أو الأجور المغرية (واحة ويس، ٢٠٠٧: ٦٤) إذاً تلعب العوامل الاقتصادية دور هام في التشجيع على الهجرة بغية تحقيق مستوى معيشي جيد فالتباين في المستوى الاقتصادي بين الدول الأصل والدول المستقبلية يخلق الهوة بين الطرفين ويكون مشجعا للهجرة إلى الدول التي يكون اقتصادها متقدما وهو عامل طرد بالنسبة للدول الأصل ((Rignal Apple: 1992:251))

ب- **العوامل السياسية:** إن بعض الدول مختلفة في ما بينها في مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفي طبيعة النظم السائدة فيها، إلا أنها تعاني جميعها عدة مشكلات جوهرية في الجانب السياسي وعبر التاريخ اضطر الناس الى التخلي عن بلدانهم والذهاب الى أماكن أخرى بحثا عن الأمان هربا من الاضطهاد والصراع المسلح والعنف السياسي إذ حدث هذا في كل إقليم من أقاليم العالم، وللعوامل السياسية تأثير مباشر في الهجرة الدولية، فالحرب والصراعات الأهلية وعدم الاستقرار السياسي تأتي في بداية الأسباب على مر التاريخ ومثال على ذلك هجرة الأنبياء والفلاسفة وعلماء الإغريق والمصريين القدماء والصينيين.. الخ.

لعل من ابرز العوامل السياسية التي لها الدور الفعال في تحركات السكان وهجرتهم هي الصراعات الأهلية وعمليات القمع وانتهاك حقوق الإنسان التي تمارسها الحكومات.

وتتضمن العوامل السياسية مجموعة من الجوانب أهمها:

١- طبيعة النظم السياسية السائدة فيها، وغياب الحياة الديمقراطية بشكل عام وعدم تمتع الناس بالحرية وبالحقوق العامة وغياب المساواة بين المواطنين لأن الظروف السائدة في تلك البلدان تمتاز بعدم الاستقرار والمزاجية والاستبدادية والفردية وكبت الحريات الشخصية والجماعية، فضلا عن ما تنعم به المجتمعات الغربية من الحريات الفردية والجماعية والاستقرار السياسي والاجتماعي

٢- الدور السلبي الذي تلعبه المؤسسات الأمنية في حياة المجتمعات مما يجعل هروب بعض الأشخاص من بلدان موطنهم خوفا من الاضطهاد الذي يمارس من قبل هذه المؤسسات وهجرتهم الى دول أكثر يسرا من بلدانهم (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، ٢٠٠٠: ٣٦)

٣- سوء استخدام القوانين في التعامل مع المواطنين كما تفقد هذه المجتمعات الى الحريات الأساسية منها حرية التعبير والنشر والتظاهر والتنظيم، والسبب إن بعض الأنظمة ذات طابع دكتاتوري لا تلقي الدعم الشعبي والثبات الذي تحتاجه لكي تتفرغ لعملية التنمية، بل تركز معظم وقتها للسهر على حماية نفسها من المتشككين في شرعيتها والطامعين في حلول مكانتها لأن هذه الأنظمة لا تستطيع الاستمرار إلا من خلال عمليات القمع الموجهة نحو هؤلاء مستمدة قوتها من الجيش والأنظمة الأمنية الأخرى (خالد حنتوش ساجت، ١٩٩٦: ٣٦)

فهذه الأوضاع السياسية المتدهورة تحرك الأفراد بالاتجاهات الخاصة سواء نحو التطرف والتظاهر والعنف تحت أي جهة كانت أو الانعزال والتفوق أو طلب على حركة السكان وطريقة توزيعهم، ففي الوقت الذي حققت عوامل الجذب انحسارا ملحوظا فان عوامل الطرد أصبحت تمارس تأثيرها الحاسم في حركة السكان نحو المدن والمناطق الحضرية بشكل عام والهجرة بشكل الدولية بصورة خاصة ومع ذلك فان ما حصل من جرائم دولية ضد حقوق الإنسان وخلال انتفاضة الشعب العراقي عام ١٩٩١ وغيرها من الانتهاكات المستمرة جعل من الوضع في العراق يمثل أسوأ ما عرفته البشرية في العالم من جرائم ضد حقوق البشر بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما دفع بالعراقيين الى الهجرة وطلب اللجوء وصارت أعداد العراقيين من اللاجئين تشكل الرقم الأول في العديد من بلدان العالم ومنها السويد وألمانيا وفقا للإحصاءات الرسمية وانتشر الشعب العراقي بكل قومياته وأديانه وأطيافه ومذاهبه السياسية في كل بقعه من الأرض) منذر الفضل، الحوار التمدن: (٢٠٠٠)

ج- **العوامل الاجتماعية:** يواجه بعض الأفراد في المجتمعات مجموعة من المشكلات الاجتماعية التي تعتبر قيودا ثقيلة على الفكر والحرية الفردية لذا حاول علماء النفس والاجتماع بتقييم أهمية العوامل المؤثرة في قرارات هجرة الأفراد، فتوصلوا إلى إن العوامل الاجتماعية والنفسية لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية (د. يونس حمادي، ٢٠١٨). ويمكن تلخيص أبرزها في النقاط التالية:

١- الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتخلف وسيطرة القيم والتقاليد القديمة وإشاعة روح الروتين بين السكان فضلا عن نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات التي تساهم بشكل فعال الى انتشار الفقر على نطاق واسع لدى نسبة كبيرة من الأفراد المتعلمين والمتقنين مما يصعب عليهم تأمين ظروف عيش كريم داخل بلدانهم مما يولد عامل

طرد بارز من أوطانهم نحو البلدان التي تتمتع بواقع اجتماعي واقتصادي مزدهر (واحه ويس عبد الله، ٢٠٠٧: ٧٠).

٢- انتشار البطالة بشكل واسع يخلق الكثير من التعقيدات النفسية والاجتماعية مثل الشعور بالاغتراب والتي بدورها تدفع للهجرة في المناطق المرسله ومن أهم نتائجها في المناطق المستقبلية وتنتشر البطالة بين السكان في الدول النامية بشكل واسع بجميع أنواعها الساخرة والمقنعة والموسمية (مجموعة باحثين، ١٩٩٩: ٥٨).

٣- واقع النظام الاجتماعي المتصارع بين النظام التقليدي والجديد في بعض المجتمعات يعتبر عامل طرد للهجرة، وتجعل الفرد أكثر استعدادا للهروب من بيئته الاجتماعية، فضلا عن عامل المحاكاة والتظاهر وهي عوامل جذب تشجع الأفراد على الهجرة بدافع التظاهر والاستعلاء الذي يضل لصيقا بالمجتمعات المتحضرة قياسا عن المجتمعات الأقل تحضرا (د.منصور مطني الراوي، ١٩٨٩: ٤٨).

٤- زيادة الكثافة السكانية في المواطن الأصلية تتم الهجرة تخفيفا للضغط السكاني، وعموما فان الانفكاك عن المجتمع وعدم التلازم معه بسبب البؤس والبطالة وظروف معيشة سيئة من الخلافات العائلية وتدهور القيم الاجتماعية السائدة جميعها عوامل طرد لها دور فعال بدفع الأفراد إلى الهجرة وترك مجتمعاتهم نحو المجتمعات أكثر استقرار لتكون جاذبه لهم.

٥- حركات القمع التي تقوم بها بعض الحكومات من كبت ضد الطوائف الدينية لممارستها الشعائر والطقوس الدينية، إذ يعد الاضطهاد الديني من العوامل الاجتماعية التي لها الدور البارز في حركة عدد كبير من الموجات البشرية (د.منصور مطني الراوي، ١٩٨٩: ٤٩).

يتضح مما سبق إن هجرة الأفراد ترتبط بعوامل طرد وعوامل جذب من حيث الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بحيث تعتبر الهجرة بالنسبة للأفراد بمثابة الوسيط في تحقيق التوازن في جوانب حياتهم المختلفة وهذا إضافة الى الدوافع النفسية التي تتدخل في اتخاذ قرار الهجرة.

#### رابعاً: الآثار والنتائج التي خلفتها الهجرة الخارجية:

إن الهجرة عملية معقدة الى درجة أفاضت البحوث في دراستها في العصور كلها وتبرز أهمية دراستها في الآثار والنتائج التي تترتب على الأفراد المهاجرين وعلى التنمية في البلدان المرسله أو المستقبلية للمهاجرين ومن هذه الآثار. تؤدي الهجرة عموما الى استنزاف معظم القوى البشرية النشيطة والماهرة من مناطق الإرسال وتأثير ذلك في التنمية الخاصة في البلد المصدر وإنتاجه الصناعي لقلة الأيدي العاملة الماهرة مما يؤدي الى زيادة الفقر والتخلف في الدول المصدرة لهذه الأيدي العاملة، وتبدو الآثار واضحة خاصة في ظاهرة استنزاف العقول والكفاءات العلمية إذ تعتبر خطف الثروة البشرية في البلاد الأصلية، ولكن هنالك آثار ايجابية في الجانب الاقتصادي للهجرة بحيث يعمل المهاجرين، على تنمية وتطوير المواطن الجديد من خلال إضافة قوة عاملة مؤهلة وبهذا تطوير وتنمية المواطن الأصلي من خلال التحويلات المالية لذوي المهاجرين، لذا تحدث الهجرة بعض التشوهات في البنية

الاجتماعية للمجتمع ويتضح هذا الخلل في الهيكل السكاني للمجتمع كما تفتح الهجرة باب التغيير في العلاقات الاجتماعية وهي تقنت الشكل القديم من العلاقات الاجتماعية وتخلق علاقات جديدة (مجموعة مؤلفين، ١٩٩٩: ٧٤)

### ١- الآثار والنتائج الاجتماعية والثقافية

إن لنتائج الهجرة أهمية كبيرة للمهاجر نفسه ولأفراد أسرته، ولشعبه الذي تركه أو البلد الذي يدخله فهي تساعد على الاتصال الحضاري من ثم الاقتباس الحضاري بين الشعوب، لذا عزا (فريد وايت) تطور الحضارات الى قوة التنقل من مكان لآخر الذي يوفر الى جانب اختلاف الجماعات (الحافز والمادة والمزاج العقلي والنفسي (د.يونس حمادي، ١٩٨٥: ٢٠٢).

إن آثار الهجرة على المهاجر كبيرة جدا وتكون هذه سلبية وإيجابية، تمتد الآثار السلبية للهجرة لتؤثر في الجوانب الاجتماعية للأفراد من حيث الانتقال من مكان الى مكان آخر قد ينقطع اتصاله بمجتمعه الأصلي، نتيجة تعرضهم للضغوط والصدمات الاجتماعية والثقافية في الخارج فتولد لدى المهاجرين أنماط سلوكية جديدة واضطراب في قيمهم واتجاهاتهم الأصلية هذا ما يعرض المهاجرين الى ما يسمى (بالصدمة الحضارية) وهي المفاجئة في اختلاف اغلب جوانب الحضارتين لذلك تبدأ عملية التكيف للأعراف والقيم والقوانين، فالصراع بين ما يحمله المهاجر وما يجده في البلد المستقبل يحصل حالة من الضياع سماها (اميل دوركهايم) بحالة الانومي (واحه ويس ٢٠٠٧: ١٥٧).

ومن نتائج ذلك ضعف شعور الأفراد المهاجرين بانتمائهم لمجتمعهم الأصلي ما ترتب كذلك من تغير نصيب حياة الأفراد المهاجرين كالتغير في أنماط الزواج والأسرة مثل الزواج بالأجنبيات وكذلك انخفاض معدل المواليد وقلة الانتماء العائلي هذا إضافة إلى تأثير امتزاج الثقافات الذي نتج عنه آثار سلبية نتيجة وجود بعض التناقضات وكذلك استغلال جهل المهاجرين باللغة والتقاليد والعادات وبمعدل الأجور، ولجهلهم بالدفاع عن أنفسهم، فضلا عن المتاعب النفسية والاجتماعية التي تواجه المهاجرين وانفصالهم عن بلدانهم، وهذه المتاعب تشتد إذا كان المهاجر رب الأسرة وتاركاً أسرته وراهه لسبب أو لآخر، وكذلك شعوره بأنه يعامل كمقيم أو مواطن من الدرجة الثانية، لذا فان الهجرة تدمير جزئي للثروة البشرية نتيجة لعمل بعض المهاجرين في أعمال أدنى من مستوى تأهيلهم مهارتهم (واحه ويس، ١٥٨).

ومن الآثار السلبية أيضاً ظهور ظاهرة العزلة بين المهاجرين نتيجة الإحساس بالعزلة وعدم التجانس والانتماء وليس فقط بين المهاجرين والمواطنين الأصليين بل بين المهاجرين أنفسهم وهذه تغذت بسلوك المواطن المعبرة عن روح الاستعلاء والانتماء العرقي الذي يزداد حدته مع خصائص الهجرة في المجال الاجتماعي من جهة ومع طول الإقامة من جهة أخرى (د. منصور مطني الراوي، ١٩٨٩: ٧٦).

إن صعوبة تكيف المهاجرين في بلدان الاستقبال أو بلدانهم بعد عودتهم تعتبر من أهم المشكلات الاجتماعية، ولكن هذه الصعوبة تختلف باختلاف شخصية المهاجر وثقافته، لان القبول أو الرفض للتجديدات التي تطرأ على المجتمع تعتمد على العوامل النفسية، إذ يتوقف الإدراك والتجديد وكيفية ظهوره وانتشاره باختلاف ثقافتهم وفي حال

تكيف الأسرة وأعضائها مع الأوضاع الجديدة واندماجهم مع المجتمع الجديد ستجد الأسرة ولا سيما الأبناء صعوبة في العودة الى المجتمع الأصلي لانسلاخ هؤلاء الأبناء عن مجتمعات الأصلية واكتسابهم أنماط من السلوك وثقافة خاصة بالمجتمع المهاجر إليه (د. سميرة كامل محمد، ٢٠٠٢: ٥٦).

ومن النتائج الايجابية للهجرة من الناحية الاجتماعية والثقافية أنها تساعد على نشر اللغة والثقافة والتقنية فقد انتشرت اللغات والثقافات والتكنولوجيا في العصور السابقة من خلال موجات الهجرات كما ساعدت الهجرات على نقل الديانات الى مناطق مختلفة من العالم فالهجرة تعتبر عاملاً هاماً في تغيير الفرد نفسه في النظام الاجتماعي وكذلك ما يحصل عليه المهاجر من مكاسب مادية ومعنوية واطلاعهم على حضارات الأمم والشعوب وتعلمهم اللغات الأجنبية وحصولهم على الخبرات العلمية والمهارات الفنية فضلاً عن التحسن الذي طرأ على المستوى الاستهلاكي لهم ولعوائلهم وعند عودة هؤلاء الى بلدانهم قد يساهم في عملية التنمية الاجتماعية ورفع الكفاءة الإنتاجية (بيرفرومون، ١٩٦٨: ٢٧٥)

## ٢- الآثار والنتائج النفسية:

تعتبر الآثار النفسية من أهم النتائج المترتبة عن الهجرة الخارجية إذ تفوق في تطوراتها الآثار الأخرى للهجرة لكونها تعكس على الصحة النفسية للمهاجر كأهم جانب في حياته على الأخلاق وقد بينت دراسات كثيرة إن الهجرة كثيراً ما تكون سبباً في الاضطرابات النفسية والعقلية كما بينت تلك وجود ارتباطات بين الهجرة والشعور بالاغتراب وبينها التوافق النفسي والاجتماعي، لذا تمثل الكلفة السيكولوجية الهواجس والقلق الناتج عن الأخذ بقرار الهجرة لان مثل هذا القرار قد يؤثر حياة الفرد ويحمله مثل هذه المسؤوليات التي يتحتم عليه دفع ثمنها، لكن هذه الصعوبات تكون اشد إذا كان المهاجر غير متعلم، هذا ما يؤدي الى مضاعفة الكلفة النفسية (بيرفرومون، ١٩٦٨: ٢٧٦).

ومن أهم الآثار النفسية للهجرة (احمد عبد السلام، ١٩٨٩: ٦١)

١- معاناة المهاجر من تصورات وذكريات ممزوجة بالرضا والأسف معا والتي تعاوده في كل حين.

٢- الشعور بالقلق والحيرة بسبب الحنين الى الوطن.

٣- الشعور بالغربة والاكنتاب بسبب البعد عن الأهل والوطن

٣- الآثار والنتائج الاقتصادية للهجرة: يعد العامل الاقتصادي بوجه عام من أهم عوامل الهجرة، إذ يسعى المهاجرين دائماً الى تحسين وضعهم المعاشي وهم يقصدون المناطق التي تتميز بأفضل الفرص الاقتصادية وأعلى المردودات لكن بنفس الوقت هذه الهجرة تخلف آثار ونتائج على البلد الأصلي للمهاجرين وعلى البلدان المستقبلية، لكن هذه الآثار ليست ايجابية فحسب بل في الوقت نفسه سلبية منها على البلدين الطارد والجاذب. لذا تذكر السلبية منها، تقليص حجم قوى العمل الإنتاجية كما ونوعاً، كذلك تسبب الأيدي العاملة الأجنبية أحياناً في بعض الأضرار والنقائص بسبب افتقارها غالباً الى الخبرة (البروفسور بيرفورمن: ٢٨٥).



وتمثل الآثار الاقتصادية السلبية عوامل خطيرة تفقد مرونة الاقتصاديات وتطورها في الأمد الطويل وتجعلها غير قادرة على السيطرة على ثرواتها المادية والبشرية وتتطلب تنظيماً كمياً وكيفياً للتدفقات الهجرية الخارجية (مركز الرافدين للدراسات والبحوث، موقع الالكتروني).

من الآثار السلبية أيضاً للهجرة هو زيادة حجم السكان في المناطق قد يؤثر كثيراً على النشاطات الاقتصادية حيث ترتفع مستويات المعيشة في تلك البلدان، ولكن في نفس الوقت معدلات الهجرة تؤدي إلى زيادة القوة المنتجة وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض معدلات الدخل والأجور وارتفاع الإيجارات وأسعار العقارات والأراضي، مما يؤدي إلى خسارة العمال الماهرين واحتمال النقص في القوة العاملة (د. يونس حمادي، ١٩٨٥: ٢٢١).

ومن أهم سلبيات الهجرة هو استنزاف الكفاءات الضرورية المكونة بواسطة هجرة العقول والتي تمثل اليوم إحدى معوقات التنمية الشاملة المعتمدة على التقنيات والتكنولوجيا المتطورة الضرورية لهذه البلدان وفي الوقت نفسه تقوم تلك الدول بالاستعانة بكفاءات أجنبية في تخطيط مشاريعها والإشراف عليها (د. محمد الحسن مكاي، وغفران عباس، ١٩٨٩: ١٤٥).

إما بخصوص الآثار الإيجابية فإن الهجرة تولد للبلدان الطارئة المستقبلية عدة نتائج منها توفير اليد العاملة للبلد التي تكون فيه اليد العاملة ناقصة، وبالنسبة للبلد المرسل فإن البديل الإيجابي هو تخفيض حدة البطالة والحصول على العملة الصعبة عن طريق تحويل العمال مدخراتهم إلى أهلهم وذويهم وبهذا أثرت التحويلات التي يرسلها المهاجرون في حياة المجتمعات فقد شكلت الهجرة مفتاحاً لارتقاء مستوى الدخل الذي يمكن المهاجر من تحسين أوضاعه وتحقيق قدر من الرفاهية لنفسه ولأسرته وهي وسيلة لتحسين الدخل القومي العام عن طريق تحسين مستويات الدخل (مجموعة مؤلفين، ١٩٩٩: ٧٣).

لذا فإن المهاجرين عندما عادوا إلى بلدانهم الأصل يضطروا إلى البحث عن عمل والتكيف من الجديد مع ظروف بلدانهم وعادة ما يترددوا في استئناف حياتهم قبل الهجرة ويضطروا إلى استنزاف مدخراتهم واستثمارها أو البحث عن هجرة جديدة للخروج من المتاعب الاقتصادية المستجدة كما انعكس الأمر على اقتصاديات الدولة المرسله والذي تجلى بنقص التحويلات وزيادة الضغط على الموارد وازدياد الطلب على الوظائف (د. منصور مطني الراوي، ١٩٨٩: ١٥١).

هذا ما نلاحظه لدى بعض العائدين من المهجر إلى البلد قد عانوا كثيراً بعد عودتهم بعدم وجود فرص عمل ليتسنى العمل بها واكتساب أجور من خلالها لكن لاختفاء هذه الفرص مما جعل صعوبة تكيف هؤلاء العائدين.

### ثانياً: التكيف الاجتماعي للعائدين من المهجر

#### تمهيد:

يحتاج الإنسان إلى التكيف لأنه يعيش في مجتمع معقد ومتغير، لذا يجب إعدادة أعداداً يؤهله لمواجهة هذه الظروف كلها لكي يصبح منسجماً مع نفسه ومع قيم مجتمعه الذي يعيش فيه، ويظهر التكيف في حياتنا اليومية في مناسبات مختلفة وميادين متنوعة ويحمل الإنسان معه عدداً غير قليل من الحاجات ويصرف وقتاً غير قصير

من يومه في العمل من اجل قضائها، يجوع يسعى وراء الطعام، ويشعر بالوحشة يسعى وراء الاجتماع وعلى هذا فهو يحتاج إلى انه يتكيف مع هذه الظروف.

#### أولاً: أنواع التكيف الاجتماعي:

أ- **التكيف الطبيعي:** يحدث هذا النوع من التكيف بصورة غير إرادية كونه يفرض من قبل الطبيعة على البشر مهما كانت الظروف المحيطة بالإنسان وما القوة والضعف أو الصحة والمرض إلا تعبيرات للدلالة على القانون الطبيعي (ماكيفر وشارلنج، ١٩٦١: ٢٤٩).

ب- **التكيف البيولوجي:** أن الإنسان يرتبط فيزيقياً ببعض الفصائل الحية ويخضع لقوانين التكيف الطبيعي فهو عبر العصور الجيولوجية الطويلة انتشر في أقاليم العالم بشكل زمر وجماعات عن طريق انقسامها وقد أدى هذا الانقسام وتباعدها الجماعات إلى نمو الاختلافات الطبيعية وغير الطبيعية بينها، إن التكيف الطبيعي البشري يعتمد على عوامل متعددة فقد تشابه الجماعات المتباعدة في لون بشرتها بسبب تشابه مناخ أقاليمها ولكنها تختلف مع بعض سماتها الفيزيائية الأخرى نتيجة الاختلاف العوامل الطبوغرافية والغذائية (د. قيس النوري، ١٩٨٨: ٥٣).

د- **التكيف الاجتماعي:** وهو عملية اجتماعية يتضمن نشاط الأفراد والجماعات وسلوكهم الذي يرمي إلى التلاؤم والانسجام بينهم وبين الأفراد والجماعات الأخرى (د. محمد السيد الهابط، ١٩٨٥: ٣٤).

#### ثانياً: مراحل التكيف الاجتماعي

أن التكيف الاجتماعي لا يتم بصورة فجائية بين الفرد والمجتمع وإنما هناك مقدمات تحدث داخل الفرد نفسه التي أطلق عليها بالتكيف الفردي الذي يحصل على وفق ثلاث مراحل:

**المرحلة الأولى:** صراع الفرد مع نفسه والوسط الاجتماعي الجديد بما يحمله من عناصر اجتماعية وثقافية وينكر كل دخيل جديد يؤثر في سلوكه ويشعره بالقلق والحيرة فلا يدري كيف يتصرف حياله وما هي الطريقة التي يعالج بها الموقف (الفين توفلر ١٩٧٦، ٢٧٤).

**المرحلة الثانية:** وفيها يتقبل الفرد الوسط الاجتماعي الجديد إلى حد ما، أي مرحلة الانتقال لفحص عناصر الوسط وبذلك ينشأ جدل ونقاش حول الظاهرة الجديدة ومحاولة التعايش مع هذا التغيير والتقليل من مقاومته وعندئذ تبدأ عملية إعادة التنظيم للظاهرة الجديدة كونها مرحلة التحول (د. ابراهيم ناصر، ١٩٩٦: ٢٧٤).

**المرحلة الثالثة:** في هذه المرحلة يمارس الفرد حياته الجديدة بعد اندماجه مع الوسط الاجتماعي واكتسابه لمجمل العناصر الاجتماعية والثقافية من عادات وقيم وتقاليد (د. ابراهيم ناصر، ١٩٩٦: ٢٧٦).

وقد يبدأ العائد من المهجر في عملية الانسجام والتكيف والتوافق ويعبر عن ذلك من خلال تغيير سلوكه أو العمل في حياته العامة والخاصة العائد من المهجر قد يعاني من خلل وظيفي أو بدني يتحمل آثاره ولا يكون أمامه غير طريقان، إما إن يسعى إلى تحسين أو تأهيل ذلك الخلل ومشاركته الأنشطة الاجتماعية كافة، أو العزلة الاجتماعية والانحراف عن المسار الاجتماعي السوي (د. الفت محمد حقي، ١٩٨٣: ٢٧).

**ثالثاً: أساليب التكيف الاجتماعي**

أن اختلاف الناس في قدراتهم على مواجهة العقبات والأزمات وعوامل الفشل التي قد يتعرضون لها تعود إلى عوامل عدة أبرزها التربية التي يتلقونها في طفولتهم والخبرات والاتجاهات النفسية والاجتماعية التي كونوها إضافة إلى ظروفه الاقتصادية والبيئية التي تحيط بهم وتأسيساً على ذلك هناك نوعين من الأساليب أولها التكيف الايجابي والثاني التكيف السلبي.

١. **التكيف الايجابي:** أن التكيف السليم يتمثل في قدره الفرد على تكوين علاقات اجتماعية طيبة ومرضية مع من يعيشون معه أو من يتفاعل معهم علاقات اجتماعية خالية من الظن أو الشك أو الشعور بالنقص أو التعالي أو السيطرة أو العدوان أو السلبية، فالمتكيف اجتماعياً نجده ملتزماً بقوانين وأعراف وتقاليد المجتمع وقيمه وهو اقدر على ضبط نفسه حيال الموافق الانفعالية أيضاً لذلك يوصف المتكيف اجتماعياً بأنه ناضج انفعالياً (الاء شاكر محمود، ٢٠٠٨: ٤٠).

وهناك مجموعة من الشواهد والسمات التي يمكن الاعتماد عليها لوصف شخص ما بأنه متكيف مع المحيط الخارجي وقد تم التعرّيج عليها ضمن مظاهر التكيف.

٢. **التكيف السلبي:** لا يمكن للفرد أن يتكيف سلبياً مع المجتمع إذا لم يشبع حاجاته النفسية والاجتماعية والجسمية إشباعاً كافياً لذا فإن فشل المهاجر في تكوين علاقات طبيعية مع البيئة التي يعيش فيها يؤدي به الى فقدان ثقته بنفسه مما يضيف على سلوكه نوعاً من التردد والحذر وعدم القدرة على مواجهة المشكلات. إن الإخفاق المستمر الذي يتولد لدى المهاجر نتيجة كبت ميوله ورغباته يؤدي الى شعوره بالنقص فينشأ منطوي كثير المخاوف عاجزاً عن التوافق مع الآخرين ميالاً الى الكآبة فاقد روح التعاون فتقل بذلك فعالياته وتضعف قدرته على بناء علاقات اجتماعية ناجحة مع الآخرين لتحقيق قبوله الاجتماعي (حامد عبد السلام زهران، ١٩٨٤: ٣٧٨).

نلاحظ من ذلك إن أساليب التكيف الاجتماعي ترتبط ارتباطاً مباشراً بشخصية الفرد والبيئة المحيطة بوصفها ركيزتين أساسيتين وتتبعها عوامل عديدة تؤثر فيها تأثيراً كبيراً كالعامل الاقتصادي والسياسي والحضاري وهذا ما سنجده واضحاً من دراستنا لمدى تكيف العائدين من المهجر

**رابعاً: معوقات التكيف الاجتماعي التي تواجه العائدين من المهجر:**

**العوائق النفسية والاجتماعية:** بالرغم من إن كثير من الناس يستطيعون إن يشبعوا حاجاتهم ودوافعهم لكن يجب الاعتراف إن هناك بعض من هذه الدوافع القوية التي لم يستطيع الفرد إن يهيئ لها الإشباع التام حيث يوجد هناك بعض العقبات التي تحول بينهم وبين إشباع حاجاتهم الضرورية ومن الممكن التمييز بين نوعين من العوائق هما الإحباط... الصراع..

أ- الإحباط:

وهو حالة من التأزم النفسي تنشأ عن مواجهة الفرد للعائق يحول دون تحقيق دافع أو حاجة ملحة أو هو العملية التي تتضمن إدراك الفرد لعائق يحول دون إشباع حاجاته أو توقع الفرد حدوث هذا العائق في المستقبل،.

ب- الصراع:

وهو حالة نفسية مؤلمة تنشأ نتيجة التنافس بين دافعين كل منهما يريد الإشباع أي ينشأ نتيجة تعارض دافعين لا يمكن إشباعهما في وقت واحد، إذن الصراع سمة من سمات الحياة فالإنسان منذ ولادته وحتى موته يقع في صراع ينشأ في الرغبة الأكيدة في إشباع الدوافع فقد ينشأ الصراع بين رغباتنا وبين معايير المجتمع التي تقع حائلاً دون إشباعها، وقد ينشأ الصراع أيضاً في المجتمع الحالي وما يعتريه من كثرة الأدوار التي قد يتعارض بعضها وهناك علاقة أكيدة بين الصراع فهو التعارض بين إشباع دافعين قد يكون احد دوافع الإحباط أحدا منها وليس الصراع بالأمر الغريب في الحياة فما من كائن مهما كان جنسه أو نوعه أو درجة ثقافية إلا واجتاز أو سيجتاز في حياته ضرباً من ضروب الصراع أي إن الصراع بهذا الشكل يمثل ناحية أساسية في حياة الإنسان وكثيراً ما ينتهي الصراع الى مجرد إلغاء للرغبة غير المقبولة لدى المجتمع أو لدى ضمير الشخص حتى يستطيع إن يتكيف مع نفسه أولاً ومع مجتمعه ثانياً (محمد عودة، وكمال مرسي، ١٩٨٤: ٨٧).

## ٢- العوائق السياسية ويمكن إيجازها على النحو التالي:

- أ. عدم الشعور بالانتماء الحقيقي للوطن وغياب الهوية الجامعة.
- ب. عدم القدرة على التعبير عن الرأي في ظل حكم نظام دكتاتوري.
- ج. التقيد بالكثير من القوانين التي قد لا تتلاءم مع تطلعاته وأفكاره.
- د. ضعف الاحترام والتقدير له بوصفه إنسان مشكوك بوطنيته من قبل النظام الحاكم أو بعض المنظمات العاملة تحت لوائه (علي العبيدي، ٢٠٠١: ٥).
- هـ. نظراً لما مر به العراق بعد عام ٢٠٠٣م وما تلاها من تردي الوضع الأمني وأعمال عنف وتفجيرات خلفت كثير من الضحايا كانت عائق على الاتزان السلوكي والنفسي للعائدين من المهجر.

## ٣- العوائق الاقتصادية ويمكن إيجازها على النحو التالي:

- ١- قلة وجود فرص عمل مما يقلص سبل العيش الكريم يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تدهور الأوضاع الصحية (عدنان ياسين مصطفى، ٢٠٠٧: ٣٩).
- ٢- عدم وجود ضمانات اجتماعية تتكفل بها الدولة مثل توفير المدارس والمستشفيات والمستوصفات والسكن الملائم (بير فورمون، ١٩٦٨: ٢٦٣).

## خامساً: مؤشرات التكيف الاجتماعي

هناك بعض المؤشرات أو العلامات التي تدل على تكيف الفرد واندماجه في المجتمع ومن هذه المؤشرات هي:

أ- مدى تقبل الفرد للحقائق المتعلقة بقدراته وإمكانياته، حيث يختلف الناس من حيث قدراتهم واستعداداتهم الجسمية والعقلية وإمكانياتهم الشخصية، وبذلك فإن تصور الفرد الخاطئ لنفسه، أو عدم تقبله للموضوعات المتعلقة بشخصه لا تؤدي إلى توافقه وتكيفه النفسي أو إلى حسن تعامله مع الآخرين.

ب- مدى استمتاع الفرد بعلاقاته الاجتماعية، يختلف الأفراد في قدراتهم على إقامة علاقات اجتماعية موفقة مع الآخرين وعقد الصداقات، وتدعيم الروابط في الجماعات التي يتصلون بها، وتعدّ هذه العلاقات الاجتماعية وجدانيا هامة وأحد مكونات التوافق، فالفرد بحاجة إلى الشعور بالانتماء، وإلى تقبل الآخرين، وتقديرهم له، وإحساسه بأنه يستطيع أن يسهم بإيجابية في المجموعات التي ينتمي إليها، وان يكون عضوا نافعا في هذه المجموعات حتى يحقق التوافق والإشباع في حاجاته، ومعنى هذا أن النجاح أو الفشل في إقامة علاقات مشبعة في مجال الأسرة والصداقة والزمالة هو أحد المعايير الأساسية للتوافق والاندماج الاجتماعي (كنيت هاملتون، ١٩٩٢، ٢٠).

ج- مدى نجاح الفرد في عملة ورضاه عنه، هناك بعض ممن يؤدون أعمالا وهم كارهون، أو أعمالا غير ملائمة لقدراتهم وإمكاناتهم واستعداداتهم إذ قد تكون متطلبات هذه الأعمال أكثر مما يستطيع الشخص أو اقل منه.

د- مدى كفاءة الفرد في مواجهة مشكلات الحياة اليومية، حيث تختلف قدرة الناس على تحمل المشاق ومواجهة مشكلات الحياة اليومية، فنجد الناس ينزعجون عند حدوث أي تغيير غير متوقع في مجرى الأمور، أو لعدم حصولهم على ما يريدون، وقد يصل بهم الأمر إلى الاضطراب والانهيار لمجرد تعرضهم للإحباط البسيط، وعلى العكس من ذلك هناك من الناس من يستطيع أن يواجه مشكلات الحياة وأحداثها اليومية بصلاية وقوة مع درجة عالية من التحمل والصمود، فيستطيع أن يواجه مواقف الإحباط باتزان وهدوء دون تسرع أو تخبط.

ر- تنوع نشاط الفرد وشموله، إن الاستمتاع بالحياة والتجاوب معها يستلزم العناية بأنواع متعددة من المعارف والمهارات، ويقضي الحرص على النمو المتكامل أن لا نهمل ناحية من النواحي، ولا نسمح لمظهر من مظاهر النمو أن يطغى على الجوانب والمظاهر الأخرى.

هـ- إشباع الفرد لدوافعه واحتياجاته، حيث يحتاج الإنسان في كل مرحلة من مراحل حياته إلى إشباع دوافعه وحاجاته الأساسية، وبعض هذه الحاجات فسيولوجي في طبيعته وبعضها الآخر نفسي اجتماعي، إن إشباع الدوافع والحاجات من أهم الضروريات للإنسان لتحقيق التوافق والاندماج في المجتمع.

و- تصدي الفرد لمسؤولية أفعاله وقراراته، حيث إن قدرة الفرد على تحمل مسؤولية أفعاله، وما يتخذ من قرارات هو أحد علامات التكامل والتكيف النفسي كما أن التهرب من المسؤولية هو دلالة واضحة على عدم تكامل النضج الانفعالي (كنيت هاملتون، ١٩٩٢، ٢٤).

**ثالثاً: العوامل المؤثرة في التكيف الاجتماعي للعائدين من المهجر**

**تمهيد**

يركز اغلب الباحثين على العوامل التي تؤثر في مفهوم التكيف الاجتماعي وبالتالي تكون دراسة العوامل المؤثرة في تكيف العائدين من المهجر مع المجتمع الأم مهمة وضرورية. لذا سنتطرق إلى أهم العوامل المؤثرة في التكيف الاجتماعي للعائدين.

### أولاً: العوامل الذاتية والنفسية:

تشير معظم الدراسات إلى وجود فروق مابين الجنسين واضحة تؤثر في البناء النفسي والشخصي لكل منهما أي إن الاختلاف مابين الذكر والأنثى بيولوجياً له انعكاساته النفسية والاجتماعية على تكوين الشخصية لكل منهما وبالتالي يكون هنالك تباين من حيث تكيف كل منهما مع البيئة الاجتماعية التي يعيشوا فيها. ورغم ذلك كله إلا أن ليس هنالك نظريات تؤكد تفوق أي من الجنسين على الآخر في مسألة التكيف مع المجتمع المحيط حيث أن الفروق القائمة بين الذكور والإناث ما هي إلا فروق نفسية تتأثر بالمتغيرات المحيطة بالفرد وخاصة في مجال التكيف الاجتماعي (تريفز، ١٩٧٩: ١٧٥).

ويشير المفهوم النفسي للتكيف إلى علاقة توافق أو تناسق بين الفرد أو الجماعة أو موقف اجتماعي معين يقضي من الشخص حين يواجه مشكلة خلقية أو يعاني صراعاً نفسياً إن يغير عاداته واتجاهاته ليوائم الجماعة التي يعيش في كنفها (احمد زكي بديوي، ١٩٧٨: ٨).

بهذا أشار علم النفس الاجتماعي إلى مسألة الحاجة إلى تقدير الذات من قبل الآخرين ودور هذا التقدير في خلق جو ملائم للتكيف الاجتماعي إذ يعرف (ميد) الذات بقوله (هي مشاعر ومواقف شخصية يستوحىها الفرد من أدائه وأحكام ومواقف واتجاهات وتقدير وتصور المحيطين بها والمتفاعلين بها معها). أي الفرد يكون صورة لذاته من مشاعر ومواقف الآخرين منه وبالتالي تتبلور شخصيته (د. معن خليل عمر، ١٩٩٤: ٩٢).

أما (أيرفنتج جوفمن) فقد اقر بوجهة نظر (ميد) بان الذات كيان اجتماعي، وجد خلال عملية التفاعل، وان الفرد لا يعي الآخر فحسب بل يندمج أيضاً بالقيم والاتجاهات السائدة في وسطه الاجتماعي. ونظر أيضاً الى الحياة الاجتماعية بأنها أشبه بالحياة على المسرح، في حياتنا اليومية يحاول الفرد إقناع الآخرين الذين يعيش معهم بطبيعته وما هي شخصيته. واهتم أيضاً بالطريقة التي يعرض الأفراد ذواتهم وأنشطتهم على الآخرين، والأساليب التي يلجئون إليها والتصرفات التي يقومون بها أو السلوك الذي يحجمون عنه إثناء العرض للذات. اذا فان سلوك الإنسان وشخصيته يتأثران بما يحمله الفرد من مفهوم لذاته، وان السلوك يعني علاقة الفرد بالآخرين، فان ذلك يعني إن الذين يمتلكون فكرة عن ذواتهم يسلكون طرقاً معينة تؤدي الى الشعور الايجابي نحو الذات والرضا (محمد غازي، ٢٠٠٨: ٥٩).

ومن ذلك نستخلص أهمية تقبل المجتمع للعائدين من المهجر ومدى ما تؤثره نظرة الناس نحوهم من آثار ايجابية أو السلبية تشكل بناءً مهماً لشخصية العائد وبالتالي ما سيتمخض من سلوك اتجاه الذات والآخرين.

### ثانياً: العوامل الاجتماعية:

وتتحدد العوامل التي تتحكم في التكيف الاجتماعي للعائدين من المهجر:

١- العوامل الثقافية الخاصة التي تشمل انتماء الفرد إلى جماعات مثل (الأسرة، اللعب، المهنة، الدينية، التعليمية)، وكذلك العوامل الثقافية الثانوية الأخرى التي تحدد بالسن والنوع والطبقة الاجتماعية ومن الطبيعي أن يشترك الفرد في كل جماعة ويعتدل ويتكيف سلوكه تبعاً لذلك ووفقاً لهذا فإن الحكم على الشخص المتكيف يكون في إطار الجماعة المرجعية للفرد، ألا أنه يجب أن نضع في الاعتبار عند استخدام هذا الحكم على الفرد يكون بشكل نسبي، فما هو سوي في جماعة قد يعد شاذاً في جماعة أخرى أي لا بد من دراسة ثقافة الفرد وتحليلها إلى الثقافات الفرعية المختلفة عند الحكم على الشخص المتكيف أو غير المتكيف (د. عبد الحميد الشاذلي، ٢٠٠١: ٢٩).

٢- العوامل الثقافية العامة (الأساس الثقافي للمجتمع) مثل القيم الخلقية والروحية والاجتماعية التي يتأثر ويتمسك بها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع. وعلى هذا النحو ينظر للتكيف على أنه مسابرة أي اتفاق السلوك مع الأساليب أو المعاني التي تحدد التصرف أو المسلك السليم في المجتمع، ولذلك فالشخص المتكيف هو الذي يتفق سلوكه مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، وقد ينظر للتكيف بنظرة أخلاقية وذلك في ضوء مبادئ أخلاقية أو قواعد سلوكية تقرأها ثقافة المجتمع (د. محمد مصطفى زيدان، ١٩٩٥: ٣٧). أما الدين ويعد من أهم النظم الاجتماعية التي لها أهمية خاصة في مجال تكيف الفرد مع محيطه الاجتماعي، والإسلام الخالد يحصن المسلمين بسياج عظيم من القيم والمبادئ والأسس والقواعد والمعايير التي تحفظ لهم صحتهم النفسية وتؤدي إلى تمتعهم بالتكيف النفسي والعقلي والاجتماعي والأسري والأخلاقي والروحي، وتبعث على تكامل الشخصية ووجدتها وسعادتها وتنمي فيها القدرات الإيجابية والسمات والخصائص والفضائل الطيبة. ويدرب الإسلام أبناءه على كل ما هو خير ونافع وإيجابي وصحي وخلقى جميل ويدفعهم إلى حسن التعامل والتحلي بالقيم الأخلاقية في كافة نواحي الحياة (د. عبد الرحمن العويسي، ٢٠٠١: ١٠٥).

**رابعاً: العوامل السياسية والاقتصادية:** من الحقائق التي لا يختلف عليها أحد في الوقت الحاضر هي إن الجوانب السياسية والاقتصادية في أي مجتمع تشكل محوراً أساسياً تقوم عليه حياة الناس في مختلف أشكالها وصورها، ولاشك فيه إن للعوامل السياسية والاقتصادية تأثيراً كبيراً ومهماً في كل مؤسسات المجتمع والمشكلات التي تحدث فيه والعائدين من المهجر ليس ببعيدين عن تأثر هذه العوامل، ويؤثر العامل السياسي والاقتصادي تأثيراً كبيراً في تكامل شخصية الفرد وتعتمد الأسرة في تكيفها مع من ما حولها ومع نفسها على مدى استقرارها الاقتصادي.

لذا من أشد العوامل المؤثرة على تكيف أفراد المجتمع مع الدولة هو العامل السياسي فالعلاقة بين الحاكم و المحكوم غالباً ما تمثل الركيزة الأساسية لقيام الأمن الإنساني والشعور بالطمأنينة يضاف إلى ذلك التداخل بين العامل السياسي والعامل الاقتصادي حيث أن الأول هو الذي يرسم خطة التنمية ووفقها يتم تحديد الوضع الاقتصادي للمجتمع والدولة (د. علي العبيد، ٢٠١٠: ٦).

لو نظرنا للعامل السياسي بشكل منفصل لوجدنا إن العراق كان يريزح تحت ظل حاكم مستبد افقد الكثير من أفراد المجتمع هوياتهم الحقيقية من خلال كبتها كبتا قسري بواسطة أجهزة الدولة القمعية آنذاك إذ غدا المواطن العراقي مستلبا من كل معاني المواطنة فإذا قال الفرد قال المجموع وليس القانون إلا قصاصة يكتبها هو ويضع توقعه تحتها، وفي ظل هكذا نظام ماذا سنتوقع من أفراد المجتمع.

ويمكن تلخيص العامل السياسي والاقتصادي بالنقاط التالية:

- ١- يرتبط شكل نظام الحكم بموضوع التكيف الاجتماعي ارتباطا وثيقا ففي النظام الديمقراطي يتمكن الأفراد من أن يعبر عن رأيهم بحرية تامة إضافة إلى حقهم الشرعي بانتخاب من يمثلهم في السلطة التشريعية الأمر الذي يزيد من تكيف الأفراد ضمن سياق الدولة القائمة كونهم هم من يصنعون قاداتها عن طريق الانتخاب. أما الحال في النظام الدكتاتوري فعلى العكس مما سبق حيث أن السلطة تركز لدى فرد واحد أو مجموعة واحدة أو حزب واحد وهم بالتالي يتكفلون بتشريع ما يرغبوه من قوانين وبنقض أي منها دون إن تكون للشعب أي إرادة في ذلك بالتالي يصبح تكيف المجتمع مع الدولة تكيف اضطراري من اجل الحفاظ على حياة أفرادهم (علي جابر، ١٩٨٤: ١٤٠).
- ٢- الشعور بالأمن الإنساني أمر مهم جدا لدعم التكيف الاجتماعي إذ أن عدم الشعور بالأمن والطمأنينة يفضي إلى الإحساس بالاعتراب وعدم القدرة على التفكير الأمر الذي يدفع الكثير من الناس إلى البحث عن أجواء جديدة يتكيفون وفقها فيشبع بذلك التكيف السلبي الذي سبق ذكره كالأزمات النفسية وغيرها (علي جابر، ١٩٨٤: ١٤١).

٣- تساهم سياسة التنمية الاقتصادية التي تقودها الطبقة الحاكمة في التكيف الاجتماعي من خلال توفير فرص عمل للسكان وتهيئة سبل العيش الملائمة لهم إضافة الى ما يستعمل عليه من خلال خططها الإستراتيجية للتقليل من حجم البطالة والتفاوت الطبقي فإذا كانت سياسة التنمية لا تسير مع ما يحتاجه المجتمع لإغفالها لبعض الجوانب الأساسية في التنمية (الزراعية والصناعية) بالتالي ستؤثر تأثيرا سلبيا على مدى تكيف الأفراد ضمن سياق الدولة الواحدة والمجتمع الواحد (البروفسور بيرفورمون: ٢٦٣).

وفي التراث الإسلامي نجد إن هناك الكثير من الشواهد الدينية التي تركز على الترابط بين الاقتصادي والأمن (السياسة) من خلال قوله تعالى في سورة قريش (إيلاف قريش (١) إيلافهم رحلة الشتاء والصيف (٢) فليعبدوا رب هذا البيت (٣) الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف(٤)(القران الكريم: صورة قريش: الآية ١-٥).

ويحضرنا هنا أيضا قول مأثور للإمام علي (ع) يصف فيه دور العامل الاقتصادي في التكيف الاجتماعي (الفقر في الوطن غربة والغنى في الغربة وطن) (الإمام علي ع، نهج البلاغة، ١٧٠).

## الفصل الرابع

### استنتاجات وتوصيات البحث



في إطار مضامين ومؤشرات الجانب النظري، تم استخلاص مجموعة ممن الاستنتاجات العلمية وتقديم بعض التوصيات والمقترحات الموضوعية، التي يمكن أن تسهم في مواجهه الصعوبات التي يعاني منها العائدين من المهجر في تكيفهم الاجتماعي مع مجتمعهم الأم، وفيما يلي أهم استنتاجات البحث.

#### أولاً: استنتاجات البحث

- ١- تبين من خلال اجراء البحث أن الكثير من العائدين لا يشعرون بالرضا عن عودتهم بسبب الظروف التي يمر بها البلد من تردي الوضع الامني وسوء الخدمات... الخ
- ٢- إن ما للهجرة من اثار سلبية على الوضع النفسي للإنسان المهاجر قد بدا واضحاً فالإصابة بأمراض الحنين إلى الوطن والاكتئاب وغيرها تؤدي إلى حدوث اضطراب وقلق في الشخصية ويؤثر بالتالي على تكيفها داخل المجتمع.
- ٣- رجوع بعض من العائدين إلى المهجر من جديد بسبب عدم تكيفهم مع المجتمع الام، ويمكن إرجاع ذلك إلى.
  - أ- سوء الوضع الأمني واضطراب الواقع السياسي اللذان أخفيا نوعاً من الشعور بفقدان الأمن الإنساني.
  - ب- تردي الواقع الاقتصادي وعدم توفر عدد كاف من الوظائف او الأعمال في القطاعين الخاص والعام
  - ج- عدم تقبل بعض أفراد المجتمع للعائدين من المهجر الأمر الذي جعلهم يشعرون بالغبرة داخل وطنهم
  - د- ضعف الخدمات العامة وعدم قدراتها على سد كثير من الاحتياجات والتي اعتاد المهاجر على إشباعها في البلد المضيف له طيلة فترة بقاءه في المهجر.
- ٤- على الرغم من ترحيب كثير من السكان بعودة المهاجرين إلا أن العامل الديموغرافي اثر سلباً على تكيف بعض من العائدين مع المجتمع الأم. كون اغلب سكان مناطقهم قد انتقلوا إلى مناطق أخرى او فارقوا الحياة... الخ من متغيرات الزمن ومتغيرات الحياة.
- ٥- ان الآثار السلبية التي خلفتها الهجرة الخارجية على العائدين أكثر من الآثار الايجابية هذا ما ولد أعراض نفسيه حيث كان لها تأثير على تكيفهم في تلك البلدان المهاجرة أليها وكذلك القلق على الأهل لان السلطة في تلك الفترة كانت تستخدم أقسى وسائل التعذيب والقسوة ضد ذوي المهاجرين وخصوصا إن بعضهم فقد احد أفراد عائلته بسبب اضطراره الهجرة نتيجة سياسات النظام السابق لكن في الوقت نفسه كان للهجرة آثار ايجابية على نفسه المهاجر منها وفره الأمن والنظام الاجتماعي بتلك البلدان وكذلك احترام حقوق الإنسان وغيرها من الآثار الايجابية التي تؤثر على شخصيه المهاجر.
- ٦- سوء المستوى المعاشي للأسر العائدين من المهجر مقارنة مع وضعهم في المهجر مما يؤثر على تكيفهم في المجتمع حيث أن انتشار البطالة وسوء الخدمات وعدم وجود تشريعات قانونية جيدة تنصف العائدين جعلهم يعيشون مستوى معاشي رديء مقارنة بوضعهم المعاشي في المهجر.

٧- ضعف دور المؤسسات الاجتماعية التي تقدم المساعدات للعائدين من المهجر مما يؤثر على تفهمهم مع المجتمع إن دور المؤسسات التي تقدم المساعدات هو دور متواضع ويمكن إن يعود ذلك إلى إن هذه المؤسسات فتيّة وحديثة حيث أنها تأسست بعد عام ٢٠٠٣.

#### ثانياً: توصيات الدراسة

- ١- العمل على إيجاد آلية مناسبة وقاعدة دائمة لتأمين الوظائف للعائدين من المهجر بالتنسيق مع الجهات الحكومية لتحسين المستوى المعاشي لهم وذلك من خلال القضاء على البطالة حتى يكون ذو تأثير بارز على تفهم الاجتماعي.
- ٢- ضرورة تقوية العلاقات مع الأسر العائدة من المهجر عن طريق أفراد المجتمع الأصلي لهذه العلاقات انعكاسات كبيرة على هذه الأسر مما يزيد من تفهم الاجتماعي ضمن مجتمعهم الأصل.
- ٣- العمل على إسكان العائدين من المهجر مع سكان مجتمعهم الأصلي أو منطقة سكنهم الأصلية هذا ما يزيد تفهم الاجتماعي
- ٤- ضرورة حث الأقارب والأصدقاء في تكثيف دورهم من خلال تقوية العلاقات الاجتماعية مع العائدين من المهجر هذا ما يزيد اندماجهم ضمن المجتمع الأم.
- ٥- ضرورة العمل على إيجاد سبل تساعد صغار السن على الاندماج في المجتمع الأصلي من خلال تسهيل انسيابيتهم في المدارس وإيجاد ملاعب ووسائل ترفيه واتصال مناسبة بهم هذا ما يزيد من تفهمهم مع أقرانهم في المجتمع الأصلي.
- ٦- تقوية دور الإعلام ودور منظمات المجتمع المدني اتجاه هذه الشريحة من المجتمع خلال بث معاناة هؤلاء العائدين من خلال الأعلام بالشكل المطلوب لتعريف هؤلاء للمجتمع والمؤسسات الحكومية كافة للتوصل إلى أنصافهم.
- ٧- على وزارة الهجرة والمهجرين الراعي الأول للعائدين من المهجر تسهيل الإجراءات الخاصة بالأسر العائدة من المهجر والمتعلقة بتسجيلهم وكذلك إصدار هويات الأحوال المدنية الخاصة بهم من خلال التنسيق مع الوزارات ذات العلاقة وهذا ما يقلل من الصعوبات التي تواجه العائدين.
- ٨- على وزارة الهجرة والمهجرين التنسيق مع مختلف الوزارات الأخرى من أجل إرجاع العائدين من المهجر إلى وظائفهم الأصلية وخاصة الذين كانوا يعملوا بها قبل التهجير، وتوفير فرص عمل للذين لم يحصلوا على فرص عمل.

#### ثالثاً: المصادر

- (١) د. عبد الباسط محمد الحسن: أصول البحث الاجتماعي، ط٢، مكتبة وهبه، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣٦.
- (٢) د. حنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ١٩٩٩، ص٧٨.

- (٣) جارلس دارون: أصل الأنواع، ترجمة مظهر، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ١٩٨٤، ص ٢٧٢.
- (٤) د. محمد مصطفى زيدان: معجم المصطلحات النفسية والتربوية، ط ١، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، ١٩٧٩، ص ١٤٧.
- (٥) البروفسور ميشيل دينكن: معجم علم الاجتماع، ترجمة الدكتور أحسان محمد الحسن، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠، ص ١٨.
- (٦) عبد علي سلمان: فعالية الضغوط الاجتماعية في تكيف الأعضاء داخل الجماعة، مجلة القادسية، المجلد الثاني، العدد ٢، ١٩٩٧، ص ١٢٩.
- (٧) اوراسا: ممثل مفوضية الامم المتحدة لشؤون الانسان في روانده، ١٩٩٦/١٢/٦. شبكة الانترنت: الرابط الالكتروني، <http://www1.umn.edu/humanrts/arab/HRM-CH-11.pdf>
- (٨) منصور مطني الراوي: سكان الوطن العربي التوزيع والهجرة والتحضر، دراسة تحليلية، ج ٢، ط ١، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١١٣.
- (٩) محمد عاطف غيث: تطبيقات في علم الاجتماع ومدارسه، الإسكندرية، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٠، ص ٢٠٣.
- (١٠) د. أحسان محمد الحسن: موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، ط ١، لبنان، ١٩٩٩، ص ٦٥١.
- (١١) د. شاكر مصطفى سليم: قاموس الانثربولوجيا، جامعة الكويت، ١٩٨١، ص ٣٢٨-٣٢٩.
- (١٢) محمد حسن الشناوي: وآخرون، التنشئة الاجتماعية للطفل، الأردن، دار صفا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص ٢٠٦.
- (١٣) د. علي حسين قليبو، هواجس فلسطينية في ظل الانتفاضة، القاهرة، دار التوفيق النموذجية، ١٩٩٠، ص ٨٠.
- (١٤) د. حامد ربيع الإسلام والقوى الدولية: نحو ثورة القرن الواحد والعشرين، القاهرة، دار الموقف العربي، ١٩٨١، ص ٥٤.
- (١٥) محمد حسين فضل الله: المعالم الجديدة للمرجعية الشيعية، ط ١، مطبعة الصدر، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٢.
- (١٦) كاظم عبد الحاج شنجار البيضاني: تاريخ الثورات العراقية، بغداد، دار الكتب والوثائق الوطنية، ٢٠١١، ص ٢٨.
- (١٦) حميدة مكي السعيد: ثورة مايس ١٩٤١ بداية النهاية للحكم الملكي، موقع انترنيت/ منتدى عين كاوا، ١٥ / ٥ / ٢٠١٢.
- (١٧) مسعود البارزاني: ثورة بارزان ١٩٤٣-١٩٤٥، كاوا للثقافة الكردية، ط ٢، بيروت، ١٩٩٧، ص ٧٥.
- (١٨) د.حنا بطاطو: العراق، ج الاول، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني إلى قيام الجمهورية، دار الحياة، ترجمة عفيف الرزاز، ط ٢، ص ٧٥ وما بعدها.
- (١٩) محمد مهدي الجعفري: انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢ وانقلاب الوصي في العراق، دراسة تاريخية تحليلية ووثائقية، ط ١، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠، ص ٨١.

- (٢٠) د. توفيق سلطان اليوزبكي وآخرون: الحركات الثورية والسياسية، العراق الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٣، ص ١٢٧-١٢٨.
- (٢١) محمد حسين الزبيدي: ثورة ١٤ تموز في العراق، أسبابها ومقوماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات (٣٤)، دار الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، ١٩٨٣، ص ١٧.
- (٢٢) حنا بطاطو: العراق - الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الجزء الثالث، ترجمة الدكتور عفيف البزاز، دار الحياة، ط ٢، ٢٠٠٨، ص ٦٨-٦٩.
- (٢٣) عبد الإله توفيق الفكيكي: الوهم والحقيقة في انقلاب ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨، ط ١، بيروت، الدار البيضاء، ٢٠٠٩، ص ٥٥-٥٦.
- (٢٤) د. رحيم عبد الحسين عباس: انتفاضة النجف عام ١٩٧٧، دراسة تحليلية مقدمة إلى كلية التربية، جامعة كربلاء، مجلة العلوم الإنسانية (صفي الدين الحلي - جامعة بابل) ص ٩١-٩٢.
- (٢٥) سلمان هادي آل طعمة: الانتفاضة الشعبانية في كربلاء، ط ١، منشورات المؤرخ المكتبة المختصة، قم، إيران، ١٤٣٣، ص ١٦-١٧.
- (٢٦) حامد الحمداني: صفحات من تاريخ العراق الحديث من ثورة ١٤ تموز حتى حرب الخليج الثانية ١٩٥٨-١٩٩٦، منشورات الجمل، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٣٢٠.
- (٢٧) <http://ar.wikipedia.org/wiki/> (٢٧) الفقرتين الأولى والثانية من قرار مجلس الأمن رقم (٦٨٨)، لعام ١٩٩١،
- (٢٨) فاضل عبد الزهرة فاضل الغراوي: مهجرو العراق والقانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية في لبنان، ٢٠١١، ص ١٠٣.
- (٢٩) رياض العطار: دراسة بعنوان جريمة الأنفال من الجرائم الموجهة ضد الإنسانية على <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=727> الموقع،
- (٣٠) د. احمد علي إسماعيل: أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، ط ٧، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٨٨.
- (٣١) د. منصور الراوي: دراسات في السكان والتنمية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٦٣.
- (32) Riginal Apple International migration and Development international Migration Review, Vol 1992, P251
- (33) Riginal Apple International migration and Development international Migration Review, Vol 1992, P251.
- (٣٤) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حالة اللاجئين في العالم، خمسون عاما من العمل الإنساني، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مطبعة الأهرام التجارية، مصر، ٢٠٠٠، ص ١٤.
- (٣٥) خالد حنتوش ساجت: الاتجاهات المستقبلية للطلاب نحو الهجرة خارج العراق، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى قسم علم الاجتماع كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص ٣٦.

- (٣٦) منذر الفضل: أوضاع حقوق الإنسان واللاجئين العراقيين في ضوء إحكام القانون الدولي، الحوار المتمدن في ١٠/٥/٢٠٠٠ على الموقع الإلكتروني:  
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=13102:2004>.
- (٣٧) مجموعة من المؤلفين: دراسات في المجتمع العربي المعاصر، تحرير الأستاذ زكريا، ط١، مطبعة الأهالي للطباعة والنشر، دمشق سوريا، ١٩٩٩، ص٥٨.
- (٣٨) د. منصور مطني عبد الكريم الراوي: السكان والقوى العاملة في الخليج العربي، دراسة تحليلية في المشكلات والسياسات، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، قسم الدراسات الاقتصادية والقانونية، العدد ٨٩، ١٩٨٩، ص٧٦.
- (٣٩) سميرة كامل محمد: التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب ت، ص٥٦.
- (٤٠) بيرفرومون: دراسة في التأثير المتبادل في العوامل الاقتصادية والسكان في العالم، ترجمة د. منصور راوي، ط١، بغداد، ١٩٦٨، ص٢٧٥.
- (٤١) مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية: دراسة حول الهجرة -أنواعها - أسبابها - أهدافها - نتائجها <http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=1528> - على البريد الإلكتروني:
- (٤٢) د. محمد الحسن مكاوي و د. غفار عباس كاظم: مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة الرابعة، العدد ٨، ١٩٨٩، ص١٤٥.
- (٤٣) ر. م. ماكيفر وشارلزبيج: المجتمع، الجزء الأول، ترجمة د-علي احمد عيسى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٦١، ص٢٤٩.
- (٤٤) د. قيس أنوري: بيئة الإنسان من منظور الثقافة والمجتمع، مطبعة جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٨٨، ص٥٣.
- (٤٥) د. محمد السيد الهابط: التكيف والصحة النفسية، مصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط١، ١٩٨٥، ص٣٤.
- (٤٦) ألفين توفلر: صدمة المستقبل، ترجمة عبد اللطيف الخياط، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٦، ص٤٨.
- (٤٧) د. إبراهيم ناصر: علم الاجتماع التربوي، ط٢، لبنان، بيروت، دار الجبل، ١٩٩٦، ص٢٧٤.
- (٤٨) د. الفت محمد حقي: علم النفس المعاصر، دار المعارف، مصر، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص٢٧.
- (٤٩) ألاء شاكر محمود: التكيف الاجتماعي لأطفال العوائل المهجرة، دراسة ميدانية في مدينة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٨، ص٤٠-٤١.
- (٥٠) حامد عبد السلام زهران: المدخل إلى علم النفس الاجتماعي، القاهرة عالم الكتب، ط٥، ١٩٨٤، ص٣٧٨.
- (٥١) محمد عودة وكمال مرسي: الصحة النفسية في ضوء علم النفس والإسلام، الكويت، دار العلم للطباعة والنشر، ١٩٨٤، ص٨٧.
- (٥٢) علي العبيدي: السياسة والمجتمع في العراق الحديث، جريدة الحقيقة العدد، ٢٤٣، ٢٠١٠، ص٥.

- (٥٣) عدنان ياسين مصطفى: الأمن الإنساني على مفترق طرق، بيت الحكمة، العدد ٤٤، ٢٠٠٧، ص ٣٩-٣٧.
- (٥٤) بير فرومون: السكان والاقتصاد، دراسة في التأثير المتبادلة في العوامل الاقتصادية والسكان في العالم، ترجمة د. منصور الراوي، ط١، بغداد، ١٩٦٨، ص ٢٦٣.
- (٥٥) كنيث هاملتون، ترجمة سيد عبد الحميد مرسي: أسس التأهيل المهني، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٠-٢٤.
- (٥٦) تريفز: علم النفس التربوي، ترجمة موفق الحمداني و حمد دلي كربولي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٧٩، ص ١٧٥.
- (٥٧) احمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة بيروت، لبنان، ١٩٧٨، ص ٨.
- (٥٨) د. معن خليل عمر: علم اجتماع الأسرة، دار الشروق للتوزيع والنشر، عمان، ١٩٩٤، ص ٩٢.
- (٥٩) محمد غازي صبار القيسي: الوصم الاجتماعي ومفهوم الذات الاجتماعية عند مجهولين النسب والأيتام، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ٥٩.
- (٦٠) د. عبد الحميد محمد الشاذلي: التوافق النفسي للمسنين، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٢٩.
- (٦١) د. محمد مصطفى زيدان: السلوك الاجتماعي وأصول الإرشاد النفسي، دار الاتحاد العربي، مصر، ١٩٦٥، ص ٣٧.
- (٦٢) د. عبد الرحمن العيسوي: الإسلام والصحة النفسية، ط١، دار الراتب الجامعية، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٠٥-١٠٦.
- (٦٣) علي جابر: مدخل إلى الاقتصاد السياسي، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٤٠.
- (٦٤) القرآن الكريم: سورة قريش، الآية ١-٥.
- (٦٥) نهج البلاغة: جمع الشريف الرضي، تحقيق الشيخ محمد عبدة، دار الجوادين، لبنان، ص ١٧٠.